Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

MINISTERO DELLA CULTURA POPOLARE

Gabinetto

Gatnas Rachild

Ord. 40 - 21-9-39-XVII - Roma, Tip. Mantellate (c. 10.000)

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

محتويات الكتاب

تمهيد

الجزء الاول : النقابة

صفحة

الفصل الاول : أزمة الدولة الحديثة والعامل النقابي ١

الفصل الثاني : كيف تكونت النقابات الفاشستية في عقيدتها وكيف تطور تاريخها ٩

الفصل الثالث : النقابة في الحق العام ٣٢

الجزء الثاني : الجمعية

الفصل الاول : فكرة التدامج بين الجمعيات ٣٣

الفصل الثاني : فكرة الجمعية التأسيسية واهدافها ٣٦

الفصل الثالث : الجمعية في النظام التشريعي ٤٧

الفصل الرابع : الجمعية في الحقل الاقتصادي ٧٥

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

بعد اختبار في الحياة النقابية دام سبع سنين ، وبعد ان أدّى التشكيل النقابي البراهين العديدة على قوة حيويته ونضوجه التشريعي ، أصبح من اللازم الترقي الى طور جديد ووضع تشكيل تداجي في الدولة الفاشستية. وقد اقدمت الفاشستية على هذا العهد الجديد بكل عزمة وارادة . فخطاب موسوليني للعام الثاني عشر من العهد الفاشستي اعلن للشعب انشاء الجمعيات . وبعد قليل من الزمن تبعتها الشريعة الجديدة الصادرة في ٥ فبراير سنة ١٩٣٤ المختصة بانشاء الجمعيات وتعيين وظائفها . ثم في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٤ أعلن في الكامبيدوليو انشاء مجلس الجمعيات القومي. وبعد سنة ونيف من ابتداء الجمعيات باعمالها ، اعني في ٢٣ مارس سنة ١٩٣٦ ، خطب الدوتشي في موتمر الجمعيات واضعا برنامجا واسعا لاعمال الجمعيات في حقل التشريع معلقاً على هذه الاعمال أهمية كبرى .

وكما ان الدولة الفاشستية قد حققت نظاماً سياسيا جديداً ، كذلك تنوي اليوم تحقيق نظام اقتصادي جديد يرتكز على ترتيب الكتل المنظمة وعلى خضوع جميع المصالح الفردية للمصالح العمومية . وحينئذ تصبح المصلحة

العامة في الاقتصاد ، كما هي في السياسة ، الحد الاقصى لأعمال الافراد ، فلا يتعدونه سعيا وراء مصالحهم الخاصة واشباعا لانانيتهم الذميمة .

فالجمعية اذاً هي الوسيلة الاكثر اهلية من سواها للتنظيم المباشر وتوحيد المصالح وهي التي تحقق ويجب ان تحقق المبدأ الذي عناه موسوليني بقوله . « ان الفاشستية هي ديموقراطية مركزية منظمة وذات سلطة » .

والدولة الفاشستية لا تنحصر مهمتها بنظام سياسي فقط ولكنها أيضا دولة ذات نظام اقتصادي خاص . وما قول موسوليني : « كل شيء في الدولة ولا شيء خارج عنها ولا شيء ضدها » الا نص صريح على ان السياسة والاقتصاد يلاقيان في الدولة تنظيمها وتكميلها وتحقيقها .

فالدولة الفاشستية تكتمل وتثبت بواسطة التشكيل النقابي التداجي ، وهي تعطي مثلاً وتعليماً أمينا للعالم باجمعه ، هذا العالم الذي يشتاق الى هيئة جديدة بل يتطلب نظاما جديداً يحافظ به على امنياته المقدسة ويدافع عنها بكل قواه .

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

***

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

ذاتها تؤلف الجمعية وتضع القواعد القانونية التي يجب ان تتمشى عليها وتمارسها .

ان هذا الحل لم يكن تطوراً بسيطاً في السياسة الاقتصادية ولكنه وضع حداً لمشكل هو اساس الهيئة الاجتماعية ذاتها ومحور للاقتصاد الحاضر . فالانسان يستطيع تجاه الحقيقة الاقتصادية ان يتخذ موقفين معاكسين اما ان يترك الامور تسير على هواها بلا رادع ولا وازع – وهذا هو مذهب الاحرار – واما ان يتغلب عليها ويجعلها تجري حسب مشيئته . في الموقف الاول يكون مستنداً على الوهم بأن الحالة الاقتصادية المستقلة تدير نفسها بنفسها بقوة الاستمرار وهي تبلغ على هذا النحو افضل ما يمكن تحقيقه من الفوائد ومن ازدهار الحال في الهيئة الاجتماعية وأما في الموقف الثاني فانه يستطيع ان يحقق احلامه ويبرر مطامحه بالتغلب على الاقدار متذكراً اختبارات ماضيه القاسية التي علمته ان سير الامور الطبيعي ومناجاتها تهيء للانسان غالباً الشقاء والتعاسة . واساس وضعية الموقف الاول هو في التفاؤل الاعمى . واساس وضعية الموقف الثاني هو في عزيمة ماضية قد تصل احياناً – بل

وصلت فعلاً في بعض البلدان – الى حد انها وضعت للاعمال الاقتصادية قيادة عامة حسب برنامج فرضته السلطات العليا . وقد رأينا ان فرض القيادة من السلطات العليا يتناقض مع عقيدتنا الاقتصادية حسب الفكرة التداجية الفاشستية .

ان التدامج بين الجمعيات ، وهو تنظيم الاقتصاد ، يبغي هيئة اجتماعية جميع المصالح الخاصة والفردية فيها متعلقة بالمصالح العامة التعاونية . وهذا المثل الاعلى من هيئة تداجية منظمة معناه ان الانسان يأبى الخضوع لحوادث الطبيعة والانقياد للقدر ولكنه يريد ان تجري الامور حسب مشيئته . والحق يقال ان هذا هو مثل أعلى لأكمل درجات الطموح الانساني . فالفكرة الايطالية الحديثة لا تنوي قلب الحوادث في جريها بل تقويمها وترتيبها . انها لا تنوي رد مياه النهر الى ينبوعها ولكنها تبغي تمهيد المجرى امامه وتنظيم سيره وترتيبه فيه .

فاذا كان هذا المعنى اعمق معاني التدامج بين الجمعيات فمن الخطأ الاعتقاد بأنه يخشى على الجمعية ان تتزحلق نحو الاشتراكية ذات القاعدة التداجية . كما انه

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

والحالات التي من أجلها قد سنت . فمن هذه الشرائع علينا ان نقول ما قاله موسوليني مرة عن المعاهدات الدولية من انه لا يمكن اعتبارها ابدية وغير قابلة التغيير كما هي حالة الشرائع الآلهية . فكل شيء في العالم خاضع لشريعة الحركة والتطور ، ولا تستثنى الاوضاع القانونية من الخضوع لهذه الشريعة كلما تغيرت اسبابها وتبدلت ظروفها والبواعث التي أدت الى سنها . اجل ، كل شريعة يقضى عليها بالالغاء ، اول ما يبدو انها ما عادت تفي بالغرض الذي وضعت لأجله ، أو صار وجودها معاكساً للقصد منها . ولكن عندما يكون الامر بالعكس ، أي عندما يكون القانون الذي وضع يحقق القصد منه عملياً وتتحسن الحالة بوجوده ، يكون معنى ذلك ان هذا القانون قد اعطى برهاناً عملياً على صوابيته ولزومه وعلى قدره الغالي .

لقد تبين من زمن ان الكتل النقابية تنوي الاستيلاء على مقدرات الحقل الاقتصادي الذي انقلب انقلاباً عظيماً في الجيل الماضي ، بسبب الاختراعات الحديثة في الآلات واصبح مجال التطاحن بين الطبقات العاملة والمتمولة واسعاً ولا بدّ للتطاحن أن ينتهي فيه بتغلب جهة من المتنازعين

على الأخرى وباستئثارها بكل المنافع . غير ان ضرورة وضع حد لذلك التنازع العنيف المشؤوم صارت امراً معروفاً بل مرغوباً فيه عند كل احد . لأن ذلك التطاحن يعود بالخسائر الجمة على الانتاج نظراً الى ان الكتل لا تأبه الا لمصالحها الخاصة ولا تبالي بحقوق الآخرين . فالحل الوحيد لهذا التنازع المتواصل هو في تنسيق عوامل الانتاج وترتيب الطبقات المتعارضة ، والتوفيق بين مصالح ارباب المشاريع الخاصة والمصالح القومية العامة وضمها الى كيان واحد وخاصة في القيادة الاجمالية للاقتصاد ... والجمعية وحدها هي التي تقوم اليوم بهذه المهمة أحسن قيام .

فبمقتضى الصلاحيات والمهام التي خصصتها الشريعة الجديدة بالجمعيات اصبحت هذه الاخيرة - كما قلنا سابقاً - الاداة الوحيدة التي تنظم الانتاج التنظيم الذاتي المرتب . وكما جاء بجلاء في البيان الذي ارفق بالشريعة في مجلس النواب ان الحل الفاشستي الصوابي لتلافي النزاع بين الطبقات يتفرد بنوعه . فتنظيم اعمال الطبقات الانتاجية لم يفرض عليها من هيئات خارجية عنها او أعلى منها ، بل هي التي فرضته على نفسها ، اذ ان الطبقات الاقتصادية

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

٤

الجمعيات في الحقل الاقتصادي

ان التدامج بين الجمعيات معناه اذاً تنظيم الاقتصاد. وهو مستوحى من روح المبادىء نفسها، اعني بها مبادىء الامن والنظام، التي ترتكز عليه الدولة الفاشستية. فهو ينبذ ويشجب الفكرة الخيالية الشديدة الخطر والتي يخشى من عواقبها السيئة في الحقلين الاقتصادي والسياسي.

فشريعة سنة ١٩٣٤ التي اتحدت بسببها جميع الطبقات المنتجة وجميع القوى الاقتصادية، وتكاتفت فيما بينها جدّ التكاتف، قد قُصد بها ان يُجعل منها صور دائرة قانونية تتوزع منها جميع الاشكال والكيفيات اللازمة لتطبيق انظمتها. فهي تعبر تماماً عن الروح الوضعية والاختبارية التي تتكون منها الفاشستية. وهي تبرهن عن فكرة الدوتشي منشىء هذه العقيدة وروحه التي تجمع بين الاقدام والحكمة. فالاقدام بالمبدأ الجري الذي جاء به وبالفكرة التي تستوحيه، والحكمة بكونها لم تنشىء نظاماً صلباً غير قابل التغيير، ولأنها لم تتعجل

المسائل بحلول نهائية تفرضها فرضاً، ولا هي قطعت الطريق على تطور مبدأها الاساسي في المستقبل.

فالفاشستية تربصت ريثما يثبت النظام النقابي الفاشستي قدمه في البلاد، ويوطد اركانه في العقيدة القومية، قبل ان تشرع في نشر المبدأ التدامجي بين الجمعيات، وقبل ان تباشر انشاء الجمعيات، وذلك لأنه كان من الضروري ان يفهم الشعب كنه الشرائع الجديدة والهيئآت المنبثقة منها قبل انشائها والتوسع فيها.

فلا يصح اذاً اليوم القول بأن الهيئآت القانونية المنبثقة من الشرائع السابقة قد تغيرت تغييراً اساسياً. وقد اخذ النظام الجديد بعد التطور الذي حدث فيه يتوجه الى هدف آخر غير الذي كان يسير نحوه فيما مضى. فان الحالة الثانية من النظام الايطالي الجديد، اعني بها حالة التدامج بين الجمعيات، هي حالة تطور حقيقي وتحسيني وان الحالتين متعلقتان ببعضهما بأوثق العلاقات وامتنها.

وعليه فلا يصعب على الدولة الفاشستية ان تحوّر شريعة وضعتها هي بنفسها، وان تلغيها من اصلها، كلما ظهر ان تلك الشريعة اصبحت غير موافقة للحاجات

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

حق وضع القواعد واتخاذ التدابير لترتيب العلاقات الاقتصادية العمومية وتنظيم الانتاج على نمط واحد .

ان الالفاظ والتدابير الواسعة المعنى التي لجأ اليها الشارع عن قصد ونية في سنه لقانون سنة ١٩٣٤ ساعدت وتساعد كثيراً على تنظيم جميع الاعمال الاقتصادية في مختلف الحقول والفروع وعلى مراقبتها المراقبة الفعّالة . وذلك التنظيم وتلك المراقبة تستلزمهما بل تفرضهما فرضاً حركة الاجتهاد في الاحوال الاقتصادية الحاضرة التي تغيّرت كثيراً عما مضى . لقد قال موسوليني في خطاب القاه امام مجلس شيوخ المملكة في ١٣ يناير سنة ١٩٣٤ وهي السنة الثانية عشرة من سني الفاشستية :

« لا وجود للعمل الاقتصادي المنحصر في المصلحة الفردية والخصوصية . فانه من اليوم الذي اضطر فيه الانسان او تعوّد ان يعيش مع امثاله داخل الهيئة الاجتماعية اصبح لطبيعة الحال كل عمل يباشره ويكمله متعلقاً بالهيئة نفسها لا ينمو به وحده ولا يكتمل على يديه دون سواه . فكل عمل يقوم به لا يمكن ان يكون فردياً بل له نتائج وروابط تتعدى شخصه الى الآخرين ».

ان الجمعيات هي الوسائل التي يتم بواسطتها تنظيم حركة الاعمال الاقتصادية ومراقبتها ، وعليه فتكون الادوات او الهيئات المعدة لتغيير العلاقات بين القوى الاجتماعية والاقتصادية بنظام جديد ينسّق الاقتصاد بالسياسة والمصلحة الفردية بالمصلحة العامة ، ولا بأس اذا كانت تقوم بمهمتها هذه تدريجياً .

اذا حق القول — وهو الواقع الاكيد — بأن الاقتصاد بعد ان كان فيما مضى للافراد اخذ يميل يوماً فيوماً ليكون للجماعات . والواسطة الوحيدة التي يمكن بها اكمال تطوره هذا العاجل هي الجمعية التداجية التي لا تنوي ابداً ابادة الفرد من الهيئة الاجتماعية بل تريد ان تجعله شريكاً في ارادة الدولة وذلك بواسطة جمعيته التي هي هيئة من الدولة نفسها . فنتيجة اعمال الجمعية تنحصر اذاً في تحديد نطاق الاعمال الفردية والمشاريع الخاصة ولكن الجمعية في هذا التحديد تعطي الافراد حرية ، وان كانت اضيق من الحرية السابقة ، غير انها ضمن نطاق مستقل من ضغط الطبقات الاقتصادية واستبدادها الذي كانت عليه قبل أن تترتب وتنتظم في كيان الدولة .

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

حق وضع القواعد واتخاذ التدابير لترتيب العلاقات الاقتصادية العمومية وتنظيم الانتاج على نمط واحد .

ان الالفاظ والتدابير الواسعة المعنى التي لجأ اليها الشارع عن قصد ونية في سنه لقانون سنة ١٩٣٤ ساعدت وتساعد كثيراً على تنظيم جميع الاعمال الاقتصادية في مختلف الحقول والفروع وعلى مراقبتها المراقبة الفعالة . وذلك التنظيم وتلك المراقبة تستلزمهما بل تفرضهما فرضاً حركة الاجتهاد في الاحوال الاقتصادية الحاضرة التي تغيرت كثيراً عما مضى . لقد قال موسوليني في خطاب القاه امام مجلس شيوخ المملكة في ١٣ يناير سنة ١٩٣٤ وهي السنة الثانية عشرة من سني الفاشستية :

« لا وجود للعمل الاقتصادي المنحصر في المصلحة الفردية والخصوصية . فانه من اليوم الذي اضطر فيه الانسان او تعوّد ان يعيش مع امثاله داخل الهيئة الاجتماعية اصبح لطبيعة الحال كل عمل يباشره ويكمله متعلقاً بالهيئة نفسها لا ينمو به وحده ولا يكتمل على يديه دون سواه . فكل عمل يقوم به لا يمكن ان يكون فردياً بل له نتائج وروابط تتعدى شخصه الى الآخرين » .

ان الجمعيات هي الوسائل التي يتم بواسطتها تنظيم حركة الاعمال الاقتصادية ومراقبتها ، وعليه فتكون الادوات او الهيئات المعدة لتغيير العلاقات بين القوى الاجتماعية والاقتصادية بنظام جديد ينسّق الاقتصاد بالسياسة والمصلحة الفردية بالمصلحة العامة ، ولا بأس اذا كانت تقوم بمهمتها هذه تدريجياً .

اذا حق القول — وهو الواقع الاكيد — بأن الاقتصاد بعد ان كان فيما مضى للأفراد اخذ يميل يوماً فيوماً ليكون للجماعات . والواسطة الوحيدة التي يمكن بها اكمال تطوره هذا العاجل هي الجمعية التداجية التي لا تنوي ابداً ابادة الفرد من الهيئة الاجتماعية بل تريد ان تجعله شريكاً في ارادة الدولة وذلك بواسطة جمعيته التي هي هيئة من الدولة نفسها . فنتيجة اعمال الجمعية تنحصر اذاً في تحديد نطاق الاعمال الفردية والمشاريع الخاصة ولكن الجمعية في هذا التحديد تعطي الافراد حرية ، وان كانت اضيق من الحرية السابقة ، غير انها ضمن نطاق مستقل من ضغط الطبقات الاقتصادية واستبدادها الذي كانت عليه قبل أن نترتب وتنتظم في كيان الدولة .

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

وهذا كلام موسوليني نفسه :

« انه لمن المعقول تماماً ان ينحل مجلس النواب وان يأخذ مكانه في كل الأمور مجلس الجمعيات القومي الحالي » .

***

علينا الآن ان نفحص بالايجاز عن موضوع السلطة التي خصصتها الشريعة الجديدة بالجمعيات لوضع القواعد القانونية :

فالمادة العاشرة من هذه الشريعة تخوّل الجمعية حق تعيين الاجور ، لقاء الاشغال والخدمات الاقتصادية ، وتحديد الاسعار للمنتوجات الغير عادية المعروضة للبيع . فبموجب هذه المادة يتسع المجال امام النظام التداجي في حقل واسع من الاعمال الاقتصادية ويتناول بنوع خاص تلك الاعمال المتعلقة بالمحافظة على المصالح العمومية التي يجب على الجمعية ان تعمل لضمانتها ورفعها فوق مصالح الطبقات الخاصة . ان المادة المذكورة تختص بالعلاقات الاقتصادية التي لم تنظم بواسطة الاتفاقيات بين النقابات حسب المادة الثانية عشرة من شريعة ٢٠ مارس سنة ١٩٣٠

اذ انه تجاه الكتلة النقابية التي تمثل منتجي الخدم والمنتوجات لا توجد كتلة اخرى تمثل جميع الذين ينتفعون بهذه ممن يضيعون في الطبقات العديدة التي لا حد لها ، طبقات الذين يشترون ويدفعون الاسعار المفروضة عليهم ، دون ان يناقشوا احداً حساباً . فاذا نحن القينا نظرة على حالة النقل والسياحة في مصلحة المواصلات نرى اهمية المادة العاشرة في الشريعة الجديدة . ففي الشرائع السابقة لقانون سنة ١٩٣٤ (الشريعة الجديدة) كان يصعب جداً ايجاد حل مناسب لتنظيم شؤون النقل والسياحة بالطرق التداجية لأنه ، بينما كان عامل النقل والسياحة في المواصلات ينتمي الى كتلته النقابية ويقوم باعماله الاقتصادية هذه ، كان المتنقلون من ارباب السياحة وغيرهم لا ينتمون الى كتل اخرى ، ولذلك كانوا يدفعون الاجور المفروضة عليهم دون الأخذ برأيهم . فالشريعة الجديدة قد وضعت حداً لهذا التفاوت وهضم الحقوق . والمادة العاشرة منها قد اتت بمنافع عمومية جمة في الحقل التشريعي التداجي . اما النقطة الاساسية من شريعة سنة ١٩٣٤ فهي مادتها الثامنة التي تخول الجمعية

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

محيط الاتفاق والتفاهم لافرق كبير بينها وبين الاتفاقيات المعقودة بين النقابات . اما اليوم فيكفي بحسب الشريعة الجديدة ان تتقدم نقابة واحدة بطلب فيصير بوسع الجمعية ان تتدخل وترسم قاعدة لحل المشكل فيما بين النقابتين ويكون للقاعدة المفروضة قوة القانون بالمعنى الجوهري. فوضع القاعدة الالزامية ، عندما لا يؤخذ رأي الجانبين المتعارضين ولا رضاهما ، معناه فرض الشرائع بحقيقة المعنى وبحصره اسوةً بالشرائع التي تسن لحياة الدولة كلها .

ان صلاحية الجمعية في وضع القواعد القانونية التي يكون لها شكل القانون الحقيقي لا يمكن من الوجهة الجوهرية ان تعتبر كنفس السلطة التشريعية بالمعنى الصوري. فالسلطة التنفيذية ، بموجب الشريعة الدستورية الصادرة في ٣١ يناير سنة ١٩٢٦ رقم ١٠٠ ، ان تصدر القواعد والتعليمات القانونية ، ولكنها لا تستطيع ان تشارك المجلس النيابي الذي له وحده حق التشريع. وعندنا مثل آخر على هذا في النظام النقابي القانوني : ذلك أنه مهما قيل ، وفكر حول الوضعية القانونية المتعلقة بعقود

العمل الاجمالية ، فمن الثابت الاكيد ان جميع الشروط التي تفرضها هذه العقود المبنية على الاتفاق المتبادل ، هي في حد ذاتها قوانين محضة ، اذ انها تحتوي على جميع المبادىء العمومية والشاملة ، اي انها تنظم وتنسق علاقات عديدة بين الاشخاص والطبقات .

فالقواعد التي تضعها الجمعية في الحقل الاقتصادي هي اذاً مصدر حقيقي لقواعد قانونية لا تختلف بجوهرها عن سائر شرائع الدولة . ان الاقتراح الذي اقترحه الدوتشي على مجلس الجمعيات القومي نظر نظرة صريحة الى التطورات العتيدة في الحقل السياسي الدستوري التي ستحدثها الجمعيات فعلاً بوضعها القانوني وبصلاحياتها في مهمتها القانونية . فالدوتشي قد انبأ باصلاح اساسي واسع النطاق في هذا الشأن بخطابه الذي القاه في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وهي السنة الثانية عشرة للعهد الفاشستي. ثم عاد في خطاب القاه مؤخراً في ٢٣ مارس سنة ١٩٣٦ ، وهي السنة الرابعة عشرة للعهد الفاشستي ، فأكد ما يفهم منه صراحةً ان مجلس الجمعيات القومي ستكون له سلطة التشريع بالمعنى الحصري الصوري بدون قيد ولا شرط.

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

اللازم اعادة النظر بكل تدقيق وانتباه في سائر الاساليب الادارية التي رسمتها الشرائع المعمول بها في الحقل الاقتصادي والاجتماعي ، سعياً وراء البحث عما اذا كان يمكن الاستفادة من مهمة الجمعية الارشادية بادخالها بين الطرق الادارية الآنفة الذكر ، وقد خصّ رئيس الحكومة ايضاً بصلاحية الغاء اللجان الاستشارية التي تقدمت بوجودها في حقل الاعمال الاقتصادية والتي من أجلها تأسست الجمعية .

فبواسطة مهمة الجمعيات الاستشارية تصبح المساعدة ما بين الطبقات الاقتصادية وادارات الدولة في حقل الانتاج اكثر توطيداً وأنفع مما كانت عليه سابقاً . فالعلاقات بين الطبقات المهنية والدوائر الحكومية كانت غير منظمة في الاجراآت الادارية والسياسية . فالدوائر الحكومية كانت تحتاج كلما اضطر الامر الى استشارة بعض المخبرين والمطلعين او الى انشاء لجان خاصة تنحلّ عندما تنتهي من مهمتها . وهذا يختلف كثيراً عن مهمة الجمعية حالياً وهي الهيئة الدائمة المشرفة على جميع الطبقات المهنية وعلى اعمال الدولة في الحقل الاقتصادي .

ان جميع هذه الانشاآت القانونية الجديدة التي أشرنا اليها هي معدّة من طبعها لأن تصير عناصر يتكوّن منها جسم الدولة ، وبحق يتوقع ان ينجم عنها الانقلاب التام والتطور الحقيقي في الادارات العمومية ، وأن يتم بواسطتها التفاهم فيما بين دوائر الحكومة والقوات الاقتصادية والاجتماعية في الامة بكاملها ، وان يبقى هذا التفاهم راسخاً ضمن نطاق التنظيم .

ثالثاً – وأما مهمة وضع القواعد في الحقل الاقتصادي التي خولت للجمعية بقوة الشريعة الجديدة فلها وزنها العالي وقدرها الغالي فقد نظرت فيها ونظمتها المواد الثامنة والعاشرة والحادية عشرة من الشريعة نفسها .

فهذه المواد تخوّل اعضاء الجمعية من الوجهة القانونية سلطة تشريعية حقيقية بالمعنى الجوهري . ان شريعة ٢٠ مارس سنة ١٩٣٠ كما ذكرنا سابقاً كانت قد اشترطت ان مجلس الجمعيات القومي لا يستطيع ان يمارس صلاحيته في وضع القواعد في الحقل الاقتصادي الا بناء على طلب تقدمه الكتل النقابية ذات الشأن بالاتفاق فيما بينها . لأجل هذا كانت القواعد التي يرسمها المجلس تبقى في

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

الشريعة الجديدة انشاء لجنة خاصة يكون عدد اعضائها قليلاً ويُعمد الى تأليفها من حين الى آخر كلما دعت الحاجة اليها ، بحسب طبيعة كل مشكل وبنسبة المنازعات الفردية ، اذ ان مجلس الجمعيات نظراً الى عدد اعضائه الكبير هو في حد ذاته غير ملائم للقيام بتلك المهمة .

فلا حاجة بنا الى الاثبات بأن الجمعية هي الهيئة الوحيدة القادرة في حل المنازعات بين الطبقات على تحقيق الفكرة الاساسية في المبدا الاجتماعي وهي التوفيق العادل بين المصالح المتعاكسة وتنسيقها وجعلها منظمة خاضعة للمصالح القومية الاقتصادية العليا .

ثانياً — اما المهمة التي تسترعي الانتباه الخاص الاكبر فهي مهمة الارشاد الملقاة على عاتق الجمعية . فعلى الجمعية ان تدلي بآرائها في جميع المسائل المتعلقة بأي نوع كان ، من فروع الاعمال الاقتصادية التي أنشئت من أجلها ، كما كلفتها الحكومة الادارية المختصة بذلك . وفي وسعنا ان نقول عن تلك المهمة الارشادية قولاً يصح اطلاقه على جميع اعضاء مجلس الجمعيات القومي وهو ان مهمة هؤلاء الاعضاء الارشادية لا تنحصر فقط في

المسائل الداخلة باختصاصات وزارة الجمعيات النوعية فحسب بل هي تمتد الى جميع ادارات الدولة . اذ ان النظام النقابي والتداجي ينبسط على جميع هيئات الحياة القومية الاقتصادية ويهم — ولو كان بطريق غير مباشر — جميع طبقات الادارة العمومية . فاللجان والهيئات التداجية التابعة لجمعية ما لا تنحصر مهمتها في اسداء الآراء ، في المسائل المختصة بجمعيتها دون سواها ، ولكن يجوز لجميع الدوائر ذات الشأن ان تستشيرها وتسترشد برأيها في جميع امورها .

فمن الممكن ان تكون مهمة الجمعيات الارشادية اختيارية صرفاً كما انه يمكن كذلك ان تتخذ شكلاً اجبارياً بحسب تطور الحالة . ولرئيس الحكومة ان يقرر في اية حالة يتوجب على الادارات الحكومية استشارة الجمعية وفي اي المواضيع . فربّ امر توحي به الاعتبارات السياسية الظاهرة اذ انه من المحال وضع قانون واحد عام يشمل جميع الحوادث التي يتحتم فيها الأخذ برأي الجمعية .

لقد قيل بكل صواب في ما نحن بصدده إنه من

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

ألاجتماعي .

ان الاقتراح الذي قدمه الدوتشي في جلسة ١٣ نوفبر سنة ١٩٣٣ ، وهي السنة الثانية عشرة للعهد الفاشستي وشرحه بخطابه التاريخي الذي ألقاه في اليوم التالي ، رسم للجمعية ثلاثة انواع من الوظائف ، اولها : المهمة الأصلاحية في حقل المشاكل العمومية المتعلقة بالعمل ، ثانيها : مهمة النصح والارشاد التي تصبح احياناً الزاماً لمن تقدم له في الحوادث الخطيرة ، وثالثها : مهمة وضع القواعد في الحقل الاقتصادي . فالشريعة الجديدة التي سنت سنة ١٩٣٤ قد ابرزت الى حيز الوجود القانوني المبادئ التي أعلنت في اقتراح الدوتشي الآنف الذكر ، وجعلت من خصائص الجمعيات تلك المهام الثلاثة ، ولكنها لم تمس الصلاحيات والاختصاصات التي كانت استمدتها الجمعية من القرارات السابقة . وقد شرح ذلك في البيان الذي قدم مع مشروع القانون الى المجلس النيابي اذ قيل : ان هذا المشروع يجب ان يعتبر مشروعاً معقولاً ونتيجة منطقية لما سبق في هذا الشأن ، لأن الشريعة الجديدة هي شريعة نمو وتطور ابعد من ان تبدل الشرائع

السابقة المتعلقة بكيان الجمعيات وجوهرها ، بل هي تقوم على كيان موجود لتتمم النظام التداخلي بين الجمعيات بتوسيع هيئة كانت قد وضعتها شريعة ٣ ابريل سنة ١٩٢٦ ، وبتكميل فكرة كان رسمها موضوعاً في الشريعة نفسها بل في كنه قانون العمل عينه .

لم تحدث الشريعة الجديدة امراً ما فيما يتعلق بصلاحية الجمعية في رسم القواعد العامة لشروط العمل . فعملاً بالمادة العاشرة من شريعة ١٣ ابريل سنة ١٩٢٦ تستطيع الجمعيات ان ترسم تلك القواعد بعد الاتفاق مع ممثلي اصحاب العمل والعمال الذين يشتغلون في صناعة ما . وقوة هذه القواعد وفاعليتها تشبه كل الشبه عقود اتفاقيات العمل الاجمالية . وهي كذلك ، من جهة درجتها العامة المجردة وأهميتها بين التدابير الخاصة ، اشبه بمصدر للعمل يكمل مصادر التنظيم الاجمالي . وعلاقات العمل لها مركز متوسط بين القواعد التي رسمها مجلس الجمعيات القومي وبين عقود اتفاقيات العمل الاجمالية :

اولاً — فيما يتعلق باصلاح مشاكل العمل الاجمالية قررت

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

في الجمعيات يجب ان يحضر ممثلو الطبقات الذين يمثلونها بذاتها مباشرة ليتسنى لمصالح تلك الطبقات وحاجاتها ان تكون معروفة، تمام المعرفة، وحائزة على حق الحماية بالعدل التام من قبل الجمعية . لقد قيل بحق ان طبقات الانتاج الممثلة في الجمعية، بينما كانت في العهود الماضية تسمع صوتها في احيان غير عادية عندما تستشيرها الحكومة، أصبحت اليوم تعدل دوماً وبدون انقطاع في دائرة حقوقها ضمن كيان الجمعية نفسها . فعلى هذا النحو تستطيع الدولة ان تسمع لممثلي المصالح الاقتصادية، وأن تستفيد من اختبارهم احسن استفادة، وتظل الحاكم الاعلى الذي يقضي في مصالح الامة العمومية .

وقد ظهر للمشترع انه من المناسب ان تصير الكتل النقابية المتجمعة في جمعية واحدة مستقلة استقلالاً نوعياً في الحقل النقابي دون ان تنفصل عن المحالفات المعقودة بينها وبين النقابات التي تجانسها . وهذا الانقلاب حصل عند تصحيح قوانين التحالف العمومي بالمرسوم الملوكي الذي صدر في اغستوس سنة ١٩٣٤ . ولم تفتح هذه التدابير عهداً جديداً في التطور النقابي، بل كانت

بالأحرى رجوعاً الى المبادئ الاصلية، اذ ان شريعة سنة ١٩٢٦ كانت قد بنت نظامها على الطبقات وعلى تحالف الطبقات النقابي .

واما فيما يختص بالعلاقات الكائنة بين النقابات والجمعيات فيمكن ان نستنتج ونقول ان التشكيل التدامجي بين الجمعيات يتأسس على التشكيل النقابي ومن هذا يستمد ماليته وحيويته .

٥ — وظائف الجمعية : لقد دار البحث مطولاً عن مسألة الوظائف التي جرت العادة ان تعطى للجمعية، وكان ذلك اثناء المناقشات التي جرت في مجلس الجمعيات القومي، فكان هذا البحث الاكثر اهمية بين النقط الثلاث الاساسية التي وضعها رئيس الحكومة عند افتتاحه اشغال المجلس الذي عقد للبحث في مشكلة الجمعيات العمومية وقد اجمع رأي الجميع على القول بأنه يجب ان يكون للجمعية اختصاصات اعظم واوسع من التي قررتها لها شريعة سنة ١٩٢٦ وان تكون لها خاصة الصلاحيات الضرورية للعمل في الحقل الاقتصادي علاوة عن الحقل

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

الطبقات وعلى مصالحها الاقتصادية الخصوصية لانها طبقات عاملة في فرع معين من فروع الانتاج وممثلة في حضن الجمعية التدامجية نفسها .

وأما اللجان التدامجية فهي على عكس الفئة المتقدمة ، اذ يجب ان تتمثل فيها جميع الطبقات الاقتصادية ذات المصالح الواحدة المتعلقة بالانتاج ، وهي على الرغم من استقلالها الاداري في اعمالها تخضع لمراقبة الجمعية ذات الاختصاص ولتنظيماتها ولمؤتمر المجلس القومي العام .

لقد قيل بحق ان تلك الفئآت واللجان لم تكن جديدة في حقل الادارة الاقتصادية اذ ان الادارة العملية في ايامنا هذه تعطينا امثلة عديدة ومختلفة من هذا النوع . فالحالات التي تنشىء الدولة فيها لجنة خاصة للدفاع عن منتوج معين ، او لمراقبة وتنظيم صناعة ما ، هي بالفعل كثيرة الوقوع ، وذلك في دعوتها لممثلي تلك الطبقات والادارات المختصة للاشتراك فيها . فمن المنطق اذاً بعد انشاء الجمعيات لفروع الانتاج الكبيرة ان تكفى تلك اللجان وتدخل في نطاق الجمعية التدامجية ويكون لها قاعدة من قواعد التدامج .

بتعليمات من رئيس الحكومة، ولأجل مسائل تتعلق بفروع مختلفة من فروع الحركة الاقتصادية ، يجوز ان يعقد اجتماع بين جمعيتين او اكثر . وللجمعيات المتحدة من الاحكام والصلاحيات ما لكل جمعية من الجمعيات المنفردة على حدة . فيحق لها والحالة هذه ان تضع قواعد من شأنها ان تنظم العلاقات الاقتصادية التي تهم مختلف الفروع في حقل الانتاج .

٤ — النقابة والجمعية : من المشاكل المهمة التي حلتها

شريعة سنة ١٩٣٤ مشكل العلاقات بين النقابات والجمعيات . فبعد ان نُبذت الفكرة القائلة بأن الجمعية يجب ان تكون نقابة عليا او امتزاجاً بين النقابات، وبعد ان سلم بالمبدأ القائل ان النقابة ينبغي ان تبقى الى جانب الجمعيات بل من اللازم ان تتخذ لنفسها شخصية اكثر تعييناً ، لاح انه من الضروري ان تكون حياة النقابة اشد نشاطاً مما كانت عليه من قبل ، وذلك باعطائها استقلالاً اوسع واطلاق يدها بالعمل اكثر من طبقات المهن الحرة المنظمة والمعترف بها رسمياً .

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

قبل ان تأسيس هذه الجمعيات في الحقول الاقتصادية ، سيكون عقبة في سبيل الانتاج ، بصد اعماله عن التحسين والتعزيز ، لكن هذه المخاوف لم تكن في محلها ، لأن على الدولة ان تنظم وتنسق تدخل هذه الجمعيات في السياسة الاقتصادية العامة .

ومما لا بد من ذكره ان فكرة انشاء الجمعيات لفروع الانتاج الكبيرة هي حسنة جداً ، نظراً لاتساع المجال في هذه الاعمال ، ويصعب جداً على هيئة صغيرة كالنقابة مثلاً ان تضبط تلك الاعمال وترتبها .

من الممكن ان يوجد في جمعية واحدة من الجمعيات التداجية من يمثل صناعتين معاكستين كممثلي صناعات استخراج المعادن مع ممثلي الصناعات الميكانيكية ، كذلك في جمعية البنيان والتشييد يوجد ايضاً ممثلو منتجي الترابة (سيمنتو) والقرميد وبائعوها . في الجمعية ذاتها اذاً تتمثل المصالح المختلفة بل المتعاكسة . ولا يظن ان تلك المعاكسة أو هذه المعارضة تظهر فقط في اوقات غير عادية . كلاً ، بل ان مشاكل كهذه تحدث كل يوم لأن الحياة الاقتصادية ملأى منها .

فتنظيم تلك المصالح المتعارضة وتنسيقها ، والتخفيف من حدة اصحابها وتهدئتهم ، مهمة من مهام الجمعية تجاه الذين تتألف منهم ، ليس فقط ضمانة للمصالح الراهنة ، بل لتنشيطها ولحثها على الجد وراء التخفيض من تكاليف الانتاج واذا امكن وراء الغاء مقاديره .

أما فيما يتعلق بتشكيل الجمعية الداخلي فالبند الذي يستحق الذكر هو الذي يقرر للجمعيات ، التي تمثل بعض الطبقات الاقتصادية العاملة في فروع مختلفة من فروع النشاط الاقتصادي ، انشاء فئآت خاصة بكل واحدة من الطبقات المذكورة .

ويتعلق بهذا البند بند آخر ينص بوجوب انشاء لجان تداجية فرعية لتنظيم الاعمال الاقتصادية التابعة لمنتوجات معينة .

ان فئآت الطبقات واللجان التداجية المختصة بالانتاج الآنفة الذكر تساعد كثيراً الجمعية الكبرى على القيام بمهمتها وهي برهان على تخصيص الاعمال وتنسيقها في داخل الجمعية الاقتصادية .

فغاية الفئة المعروفة بفئة الطبقة هي المحافظة على شخصية

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

أعمال النقابة ولهذا يعسر تبيانها وتحديدها وتخطيط أشكالها لكثرة المشاريع الاقتصادية القائمة داخل نطاقها .

ان مشكلة اساس الجمعية المتداجمة النظامي تظهر باهميتها الجوهرية اذا اعتبرنا أن الجمعية هي قبل كل شيء مؤلفة للعمل في حقل العلاقات الاقتصادية . وهذه العلاقات لا تكون ابداً متشردة غير قابلة التنظيم بل من جوهرها التقيد والتعلق بأنظمة قانونية . فان كل دور من ادوار الانتاج يتطلب علاقات اقتصادية ويخلق حالة مركبة صعبة لكثرة الاعمال الاقتصادية المختلفة المتعلقة بها .

وهذه الاعمال المتعلقة بأحد ادوار الانتاج عديدة جداً ، وتشمل جميع الاشخاص الذين ينتمون الى فرع من فروع تلك الصناعة ، لأن هؤلاء الافراد لا يجدون نفعاً إلا من قيمة المنتوج الذي احدثوه .

فان ذلك المنتوج عندما يصل الى البيع ، ويشتريه الطالب لحاجته ، ويدفع ثمنه ، يكون قد حدّد دور الانتاج كله ، بما ان الثمن يعوض على منتجي المواد

الاولية وعلى جميع الذين اشتغلوها وهيأوا المنتوجات التي تدخل الى الاسواق للاستهلاك .

فكل عمل من اعمال المبادلة عندما يتم يتعلق بكثير من الروابط ، مع اعمال مبادلة اخرى لا عدّ لها ، واسعار المنتوجات يتعلق بعضها ببعض ، لأنك اذا حددت سعراً من الاسعار يصير لهذا التحديد ردّ فعل في جميع العلاقات الاقتصادية التي سبقته والتي تتبعه .

فمهمة الجمعية يجب ان تنحصر اذاً في اخذ ذلك الرد وجميع عواقبه بعين الاعتبار وفي تقدير جميع الحوادث الناتجة عن تحديد السعر المذكور .

ان الاقتراح الذي اقترحه الدوتشي في مجلس الجمعيات المتداجمة القومي فاز بحلّ المشكل الذي كان مستحكما بين الفكرتين المتعارضتين ، فكرة الطبقة المهنية وفكرة دور الانتاج ، اذ نظر الى بعيد وقرر تأسيس الجمعيات لفروع الانتاج الكبيرة .

وهذا الحلّ سيساعد الجمعية كثيراً على القيام بمهمتها احسن قيام وسيعطيها تشكيلاً داخلياً وطيداً يعاضدها في كل اعمالها المتعلقة بالانتاج .

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

القومي الفاشستي ايضاً فلها مسوّغاتها القانونية والمنطقية في الروابط الوثيقة التي تربط الدولة الفاشستية بالنظام السياسي وبالنظام الاقتصادي .

٢ — تأليف مجلس الجمعية : ان مجلس الجمعية يتألف بموجب انظمة واصول اساسية عامة ، دون ان يتناول كل جمعية بمفردها ، اذ من المحال ان يوضع قانون عمومي واحد يشمل كل الجمعيات ، دون فرق بين الواحدة والاخرى ، لأن مصالح كل جمعية تفترق عن مصالح سواها .

لذلك رأى واضع القانون المذكور ان لا يقيد المسؤولين بهذه الجمعيات بقانون عمومي شامل بل ترك لهم الحرية ، في بعض النقاط الوضعية ، في تأليف مجلس كل جمعية من هذه الجمعيات المتداخلة .

فالانظمة الاساسية العامة تحدد اعضاء المجالس ، بل تعين عدد الذين يوفدون لتأليفها من قبل الكتل المضمومة الى الجمعية ، ويجب التصديق على التعيينات بمرسوم من رئيس الحكومة بناء على اقتراح وزير الجمعيات .

فالجمعية اذاً تتألف — وفقاً لاقتراح الدوتشي الذي عرضه على المجلس القومي — من ممثلي دوائر الحكومة وممثلي الحزب الفاشستي — اذا كانت ثمة مصالح اقتصادية تتعلق بالسياسة — ومن ممثلي الطبقات الاقتصادية التي تضمها الجمعية ... وانضمام تلك القوى الى بعضها يساعد على انماء الانتاج القومي وتعزيزه .

٣ — التنظيم الاساسي في الجمعية : كانت مشكلة افراز الطبقات الاقتصادية التي يجب ان تؤلف كيان الجمعيات ، وتشخيصها بشخصية فردية معينة ، من المشاكل الشديدة الصعوبة والكثيرة المشقة لدى المسؤلين اذ انها تفوق بصعوبتها دون شك مشاكل الاعتراف القانوني بالكتل النقابية وبتنظيم الطبقات المهنية التي لاقت حلاً في الانظمة التشريعية .

ان النقابة تظل في حدذاتها تشكيلاً طبيعياً تعاونياً لأن ذلك هو تعليم التاريخ ونتيجة التطور المهني .

اما الطبقة الاقتصادية التي تؤلف كنه هذه الجمعيات فهي على عكس ذلك كيان أقل تعييناً وتحديداً من حلبة

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

الكتل النقابية تتطور وتسرع في تطورها نحو الاتجاه الذي رأت فيه من المفيد والضروري ان تنظم جهود الاقتصادية الاجالية .

فن غرة السنة الحادية عشرة من العهد الفاشستي رؤي انه لا بدّ من خطوة حازمة لايجاد نظام اقتصادي يكون افضل ضمانة واكثر رسوخاً ومتانة مما تقدمه ورؤي ان هذا التجديد لا يمكن القيام به الا بواسطة الجمعيات المتداخجة .

لقد دُقق كثيراً في مسألة تأسيس الجمعيات ودرست درساً وافياً . فالشريعة الجديدة المتعلقة بهذه الجمعيات ، كما ذكر الدوتشي في مجلس شيوخ المملكة في جلسة ١٣ يناير سنة ١٩٣٣ ، دُبرت بتأنٍ وبعد درس عميق . وقد انتهى من وضعها المجلس الفاشستي الاعلى في ليلة ٩ دسمبر سنة ١٩٣٣ ، وهي الثانية عشرة من سني الفاشستية ، وذلك بعد المناقشات الطويلة والدقيقة التي جرت في اللجان الفرعية وفي الاجتماع العام لمجلس الجمعيات المتداخجة القومي .

وفي العدد ١٦٣ من شريعة ٥ فبراير سنة ١٩٣٤ نقرأ

خطوط افكار الدوتشي الاساسية التي فاه بها في خطابه التاريخي امام مجلس الجمعيات المتداخجة القومي في نوفمبر سنة ١٩٣٣ والتي ارتآها في اقتراح منه في ذلك العهد . ان مواد هذه الشريعة الخمس عشرة تقرر كيفية تأسيس الجمعيات المتداخجة وتركيبها ورئاستها وتنظيمها ووظائف كل عضو من اعضائها . وهي بجميع ما فيها مستمدة من « قانون العمل » المشهور ومن شريعة ٣ ابريل سنة ١٩٢٦ الاساسية ومن المرسوم الملكي الصادر في اول يوليو سنة ١٩٢٦ .

١ً – تأسيس الجمعية : تتأسس الجمعية بموجب قرار من رئيس الحكومة بناء على اقتراح من وزير الجمعيات المتداخجة ، بعد ان يؤخذ رأي اللجنة المركزية لهذه الجمعيات ، ويترأسها وزير من وزراء الدولة او نائب وزير أو أمين أسرار الحزب القومي الفاشستي . وعليه فالجمعيات يديرها رؤساء الدوائر ذات الشأن وذلك بحسب الصلاحيات الخصوصية وبحسب نوعية مجال العمل في كل منها . واما اسناد الرآسة الى امين اسرار الحزب

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

فكرة الجمعية ، وصرح بـأن هذه الجمعيات هي اساس التنسيق والتشكيل الموحد لجميع قوى الانتاج وأنها هي تمثل مصالحها .

وعلى الرغم من ذلك فان جمعيات التدامج قد لبثت لغاية أمس بصلاحيتها المشار اليها ، في التدابير القانونية السابقة الذكر ، وقد ظهر انها غير كافية لأن تجعل من جمعيات التدامج الاداة اللازمة لوضع النظام وللمراقبة في الحقل الاقتصادي .

واما شريعة ٢٠ مارس سنة ١٩٣٠ الخاصة بمجلس الجمعيات القومي فقد تركت تشكيلات الجمعيات المتدامجة القانونية على حالها . ارادت هذه الشريعة حقاً ان تعطي المجلس القومي شكلاً جديداً وان تغير تنظيمه وصلاحياته تغييراً عميقاً . وقررت ايضاً بأن الصلاحيات المختصة بالجمعيات يمكن ان يسندها رئيس الحكومة الى اللجان المحلية الاساسية والى اللجان الفرعية بموجب مرسوم دون ان يوسع نطاق تلك الصلاحيات أو تلك السلطات .

ومن المناسب ان نذكر هنا ان شريعة ٢٠ مارس سنة ١٩٣٠ قد فوضت الى المجلس القومي للجمعيات

المتدامجة تفويضاً صريحاً السلطة على وضع قوانين لتنظيم العلاقات الاقتصادية الاجمالية بين مختلف طبقات الانتاج فبمقتضى المادة الثانية عشرة من الشريعة المذكورة لا تتم ممارسة هذه الوظيفة الا بناء على طلب تقدمه الكتل النقابية التي تمثل الطبقات ذات الشأن وعلى شرط ان تتفق على تقديمه . فتكون قوانين المجلس القومي على نوع ما والحالة هذه ثمرة من اثمار اتفاق الكتل .

واذا شئنا ان نعود الى الوراء ، ونصعد الى تاريخ تأليف تلك الكتل ، نرى ان جذور القوانين السابقة الذكر متأصلة في الاتحاد فيما بين النقابات . ومع ذلك فان ما يلفت الانظار دائماً هو ان صلاحية المجلس القومي اتسعت بالمادة الثانية عشرة المتقدم ذكرها . فصار من صلاحية هذا المجلس ان ينظم العلاقات الاقتصادية تنظيماً اجمالياً مما حدا الدوتشي الى ان يقول بهذه المناسبة :

« ان هذه المادة من شريعة ٢٠ مارس سنة ١٩٣٠ أدخلت عاملاً جديداً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الايطالية . » (١)

ابتداء من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٣ شرعت حياة

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

٣

الجمعيات في النظام التشريعي

ادركت شريعة ٣ ابريل سنة ١٩٢٦ المختصة بتنظيم علاقات العمل الاجمالية اهميـة الجمعيات المتداحجة فسنّت لها تشكيلاً قانونياً كاملاً . وفي الواقع ان المادة الثالثة من هذه الشريعـة تقول : من الممكن توحيد كتل اصحاب العمل و كتل العمال في هيئآت قانونيـة واحدة تعمل جميعها تحت ادارة واحدة وتنظيم الجمعيات الواحد ويكون لها مرجع رئيسي واحد . والاصول العملية التي يجب ان تنطبق بموجبها هـذه الشريعة جعلت للهيئآت التداحجية ترتيباً اداريًا خاصاً بها واولتها رتباً معينة .

فمشترع قانون سنة ١٩٢٦ فوّض الى الجمعيات المتداحجة الصلاحيات الآتية :

اولاً — سن قوانين عامة تتعلق بشروط العمل .

ثانياً — فضّ المشاكل الاجمالية المتعلقة بالعمل بين الكتل المتحالفة .

ثالثاً — تسهيل جميع المشاريع المنصرفة الى تنسيق

الانتاج وتعزيزه وتنشيطها ومساعدتها .

رابعاً — انشاء مكاتب خاصة لايجاد عمل لمن لا شغل لهم .

خامساً — تنظيم التلمذة في الصناعة والخدمة بموجب قواعد وشروط اجبارية .

فالترتيبان الاولان والترتيب الآخر ، من تلـك الصلاحيات الآنفة الذكر ، لا تهم الا العلاقات الكائنة في ميـدان العمل دون سواها . اما مهمة انشاء المكاتب لمنع البطالة فقد زالت تدريجياً على اثر التدابير القانونيـة التي وضعت فيما بعد لتنظيم العرض والطلب في العمل . فتلك التدابير لم تترك للجمعيات المتـداحجة في هذا الباب الا مهمة استشارية بحتة . واما مهمة نشر المشاريع وتنشيطها ومساعدتها ، تلك المشاريع المنصرفة الى تنسيق الانتاج وتنظيم طرقه، فتظل سلطة غير مقيدة بحدود ولا بضمون خاص فردي ، ولكـن اهميتهـا تنحصر في توجيه جميع الاعمال نحو هدف معين وفي اختيار الطريقة الصالحة .

ان قانون العمل في مادته السادسة قد توسع في شرح الفكرة المتضمنة ، في شريعـة ٣ ابريل سنـة ١٩٢٦ ،

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

نقابات اصحاب العمل ، ونقابات العمال التابعة للصناعة التي من أجلها تأسست ، وذلك لتحقيق معاضدة متينة بين الطبقات للمصلحة القومية العليا .

ثانياً — ان تنوب عن المصالح الاقتصادية للطبقات المتحالفة وتعبر عن مقاصدها تجاه باقي عوامل الانتاج .

ان مهمة الانضمام بين الطبقات المتعارضة التي تقوم بها الدولة بواسطة الجمعيات المتداجة تدل على الوجه المهم من التطور السياسي والاجتماعي الحديث . كان اصحاب العمل والعمال سابقاً منظمين كتلاً كتلاً تسود في العلاقات بينها روح الحقد والضغينة والدولة تجاه هذه الحالة العسيرة على الحياد لا تؤدي حراكاً . اما واضع « قانون العمل » فقد افتكر في انشاء هيئة قانونية جديدة تضم تحت لواء واحد الطبقات المتناقضة وتعيد روح السلم الى المجموع الانساني ... فهذه الهيئة الدولية هي الجمعية نفسها .

وعلى الرغم من ان مبدأ التعاون القومي الاقتصادي ينبثق من جميع الانظمة التداجية والنقابية الايطالية الحديثة فان الجمعيات هي الهيئآت الاساسية الفردية التي يلاقي التعاون بواسطتها ضمانه الاكيد ، ومصلحة الانتاج

القومية الكفالة التامة ، وهي أيضاً تضع في مكان العمل جميع أهداف وغايات الفاشستية الاقتصادية وذلك بالانضمام والتحالف الكلي بين جميع عوامل الانتاج .

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

الوضعية ، ويخطئ . كذلك الرجل السياسي الذي يسنّ قانوناً مرتكزاً على مبدأ روحي ويريد فيما بعد تحويله الى شريعة اقتصادية محضة . (١)

ان أهمية العامل القومي في النظام التداجي الجديد جدّ عظيمة .

فاذا اجتاحت أزمة اقتصادية بلاداً يسود عليها النظام المذكور ، واضطر سكان تلك البلاد الى ان يتحملوا بعض التضحيات من أجلها ، فجميع عوامل الانتاج ملزمة على الاشتراك فيها والقيام بقسم من عبئها . بل يجب وقتئذ ان تتناسب أسعار المعيشة والانتاج ، ولو بالرغم منها ، مع احوال الضيقة العمومية .

اما سياسة الاحرار الاقتصادية فانها تعترف بعجزها تجاه الازمات وتظل جامدة في حيادها المألوف . وتفاقم الحال في جو النضال بين الطبقات ناجم عن موقفها هذا السلبي . ففي الاوقات العسيرة يتضامن تحت لواء النظام التداجي جميع عوامل الانتاج المتناقضة ويتحد اصحاب المشاريع مع العمال لأجل حاجات ومصالح الامة التي هي فوق جميع الحاجات والمصالح .

٢

فكرة الجمعية التأسيسية واهدافها

ان الجمعية بموجب نص الشريعة ليست جامعة بين نقابتين ، ولا هي نقابة عليا ، ولا هيئة حكومية ، وانما هي عضو من الدولة نفسها . فهي اذاً لا تحتوي على ذاتية وحرية ادارية خاصة بها ولكنها تتعلق بتشكيل الادارة العمومية كسائر الاعضاء . فالجمعية تتشخص بالدولة كما ان الجزء يتشخص بالكل . وهي لا تعمل بموجب تفويض الاحكام لها من قبل الحكومة ولكن تنوب عنها في حقل خاص من الامتيازات .

لا يُضمن التحالف او بالحري الاتحاد بين الطبقات الاقتصادية والمصالح المتعارضة الا اذا دخل ممثلو النقابات العديدة في هيئة الدولة واصبحوا هم أنفسهم أعضاء عموميين من واجباتهم التضحية بمصالحهم الخاصة الفردية على مذبح مصالح الامة العمومية الخالدة .

للجمعية الحديثة الاهداف الاساسية الآتية :

أولاً — ان تضم تحت نظام ترتيبي واحد ممثلي

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

تدخلاً يقتصر على تشريع اجتماعي بسيط . والبلدان الحديثة اليوم تكاد جميعها تعمل بموجب هذه النظرية وقد انضمت اليها لجنة العمل الدولية التي انشأتها معاهدات السلم باهدافها ونشاطها .

فالمبدأ القائل بان مصلحة البلاد الاقتصادية هي فوق سائر المصالح الاخرى يتمثل في العقيدة الفاشستية روح الجمعيات المنفّس المشجع .

قد يعترف النظام الايطالي الجديد – لاسباب كثيرة غير التي يعمل بموجبها الاحرار الاثانيون – بالمشاريع الفردية وهو يعتبرها كالأداة الاكثر نفعاً وخصباً للمصالح العمومية، ولكنه يتوجب على أصحاب الانتاج الافرادي ان يقوموا بمهمتهم الاقتصادية وفقاً لمصالح الامة، وتترتب عليهم فوق ذلك مسؤولية حقيقية تجاه الدولة . لذلك كان من الضروري أن تتدخل الدولة كلما ترآى لها ان نشاط الافراد الاقتصادي غير كاف او مضرّ او عندما يكون لها مصالح أسمى في حقل الاجتماع والسياسة .

أما في حقل توزيع الثروات فالقواعد التي أصدرها النظام التداجي ، فيما يتعلق باجرة العمل ، معروفة عند

الجميع . فانه يتوجب في تقدير اجرة العمال ان لا يُقتصر على تقدير حاجاتهم العادية فقط بل يجب ان يُنظر ايضاً الى امكانيات الانتاج (البند الثاني عشر من قانون العمل).

يعتبر مذهب الاحرار اجرة العمل سعراً كسائر اسعار البضائع التي تتقرر بحسب الطلب والعرض ، وان على طبقة العمال وطبقة اصحاب الانتاج ان يتنازعا لرفعها وخفضها ، ولكن هذا المذهب ينسى ان في تطاحن تينك الطبقتين لا بد من ان تدخل عوامل اجتماعية وسياسية عديدة يجب أخذها بعين الاعتبار لأنها تضع تفاوتاً كبيراً بين هاتين القوتين الاقتصاديتين .

من الاكيد ان شريعة العمل كباقي الشرائع الاقتصادية ، او بالحري كالشرائع الاجتماعية – سواء أكانت صحيحة ام مغلوطة – لا تهم السياسة الا اذا كانت مصحوبة بعدة عوامل تأثيرية . فالسياسة هي فنّ لا علم من مهامها حلّ مشاكل حقيقية واسعة لها في اغلب الاحيان وجه ادبي او ديني او اجتماعي .

يخطئ الرجل الاقتصادي اذا وضع قانوناً ناظراً الى نتائجه الاقتصادية فقط ، دون ان يهتم بسائر وجوهه

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

ان العقيدة الفاشستية تعتبر النقابة محوراً للحياة الاجتماعية وهي في هذا من رأي سوريل . ولسنا هنا نشير الى كل ما هي مدينة به العقيدة الفاشستية لنبوءة سوريل هذه ، ولا الى ما اقتبسته عنه النقابة الفاشستية من التعاليم ، فان الامر يدور على وراثة فكر وخلق اكثر مما يدور على وراثة تعاليم وتنظيم . أجل لقد اتخذت عقيدة النقابات الفاشستية لغتها من ارث سوريل وتقشفه الادبي ، أي انها أخذت عنه روحه الباسلة ونشاطه الثوري وهو الجزء الحيوي الاكثر أهمية من ذلك الارث الذي خلفه للنقابة الحديثة .

ان المبادىء التي يتأسس عليها النظام التداجي الايطالي الفاشستي الجديد تتميز عن سائر العقائد الاجتماعية تلك التي تتأسس على مبدأ روحي سام كالعقائد الاجتماعية المنتسبة الى ديانة ما .

فالمذاهب العديدة المنتسبة الى الدين المسيحي ، بالرغم من اشتراكها في الفكرة الاساسية ، تتعارض احياناً فيما بينها بالتعاليم ، بل كثيراً ما نراها تناقض بعضها بعضاً : فمن مذهب لبيلي Le Play المحبذ تجنب الدولة ، الى مذهب

الكاثوليكيين الاجتماعي الطالب تدخلها ، الى المذهب البروتستنتي الاجتماعي المبني على الفردية ، الى مذهب روسكين Ruskin الادبي .

فان مذهب الكاثوليكيين الاجتماعي مثلاً ، وهو الذي يسود اليوم حركة واسعة من الكتل المهنية الخاضعة للتحالف الدولي في اوتريك Utrecht ، يعمل بموجب فكرة التعاون . ولكن هذا التعاون لا يظهر بواسطة فكرة وشعور امة دون سواها ، لأن هذا لا يتفق مع تعاليم الكنيسة الجامعة من حيث عدم اختصاصها بامة ومكان ، ولكنه يتفق مع المبدأ الترتيبي للقديس توما الاكويني القائل بأن الدولة هي الاداة الحاوية اكثر كفاءة لتحقيق العدل المسيحي في حقل العمل ...

ونختم قولنا حول العلاقات الكائنة بين النظام التداجي وسائر المذاهب الاقتصادية الاجتماعية بأن النظام الايطالي الجديد يمتاز عن جميع النظريات المؤسسة على مبادىء الانانية والمضادة للدولة والمحبذة النضال بين طبقات الشعب . وهو من جهة اخرى يسمو على النظرية القصيرة المتبوعة في اكثر البلدان والطالبة تدخل الدولة

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

الدولة اخذها بعين الاهتمام. لابل ان دولة الاحرار ارادت في يوم مضى من التاريخ منع النقابة معتبرة اياها مضادة للحرية الشخصية. وهي في انتهاجها هذه السياسة ناقضت عقيدتها، وضغطت على الحرية الاساسية التي يجب ان يتمتع بها الافراد في الامة، وهي حقهم في الاجتماع والتعاون، اذ ان النقابة مبنية على التضامن والتكاتف. لقد بيّن الاختبار التاريخي ان مبدأ المساواة القانونية المحض غير كافٍ لضمان العدل في أيّ سبيل ما من سبل العلاقات كالعلاقات بين الرأسمال والعمل، لأن هذه العلاقات مؤسسة في حد ذاتها على التفاوت الاقتصادي بين الطبقتين المتعارضتين. لذلك ترى الدولة الفاشستية أن عقيدة كتلك التي تساوي بين جميع الاشخاص وتجعل لهم مقياساً واحداً — وان صحّ ان تفسر تاريخياً كردّ فعل للنظام الاقطاعي — لا تكفي لتشييد اساس الهيئة الاجتماعية الحديثة التي اخذت تنتشر فيها الكتل الاقتصادية والمهنية المختلفة وتتوسع يوماً فيوماً.

قلنا سابقاً ان الدولة الفاشستية تحافظ على العمل، في الحقل الاجتماعي والاقتصادي، ونزيد على قولنا الآن

انها تحافظ ايضاً على حرية اصحاب الانتاج.

لا حرية الا ضمن الانظمة القانونية. واما خارجاً عنها فيسود المبدأ المشهور «القوي يأكل الضعيف». فالحرية الحقيقية ترتكز على النظام والعدل: فهي ليست الاختيار بين أمرين ما ولكنها اليقين في القانون.

فالنظام التداجي بين الجمعيات يشيد اساسه على الامة لا على الطبقة، وهو يجعل مسألة الانتاج مقدمة على مسألة توزيع الثروات، وبهذه الخطة قد قلبت العقيدة الاشتراكية رأساً على عقب.

والعقيدة الايطالية الحديثة تفترق كذلك افتراقاً عظيماً عن آراء وافكار جورج سوريل بالرغم من انها ورثت عن ذلك المفكر السامي بعض الافكار الثمينة. فهي تفترق عنها بأنها تستنكر وتستهجن قيام الطبقات الاجتماعية على بعضها، أو بكلمة اوضح تستهجن «العمل المباشر» الذي تلجأ اليه طبقات العمال بالاضراب العام الوهمي، بينما هي تلجأ الى خطة مناسبة لمصالحتها بين النقابة والدولة، وكما قال موسوليني «بالنقابة المثلثة الالوان تعارض النقابة الحمراء» (١)

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

لا تقوى المؤسسات القانونية بمجرد عرض المواد التشريعية على ابراز كنه ما يتضمنه نظام قانوني وعلى الاعراب عن روحه وتفهم نفسيته . فربّ فصول من القانون تكاد لا تتغير ولا تتبدل في ايّ زمان أو مكان. قد يتغير فيها الجوهر الاقتصادي ، وقد تتبدل العلاقات المبنية عليها ، بل قد يتغير المحيط الاجتماعي الذي تتم فيه وتتعدل الاشكال القانونية ، وتتبدل احياناً الرتبة والقواعد الاصلية ، او كما يقول ارباب القانون تتبدل العلل والاسباب ، ولكن هياكل مقوّماتها الاصلية، اي هياكلها الصورية ، تبقى ثابتة في اشكالها العامة والمجرّدة على الرغم من التنقيحات والتبديلات والتغيرات في التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية .

فاذا اراد الباحث ان يفهم كنه نظام قانوني جديد عليه ان لا يكتفي في بحث البنود بحثاً قانونياً خارجياً بل ان يدقق وينظر الى الباعث الجديد او الفكرة الجديدة التي يرتكز عليها القانون بأجمعه... وهذا الباعث الجديد وهذه الفكرة الحديثة هي في الهيئة الفاشستية المبتكرة « الجمعية » .

قلنا اذاً ان الفكرة التداجية ، أو فكرة تدامج الجمعيات ، هي الركن الاساسي للنظام القانوني المعمول به اليوم في ايطاليا . واما الباعث الداخلي الذي يدفع هذه الفكرة التداجية الى العمل فهو روحي واجتماعي قبل ان يكون قانونياً . هو روحي لأنه يستلزم عدة قواعد وواجبات ادبية وقانونية، مثل واجبات التعاون والمعاضدة ولأنه يعمل بموجب مثال سام هو تطبيق العدل والانصاف في جميع الحالات . وهو اجتماعي لأن المبدأ التداجي يسد حاجات الحياة الاجمالية ، وهو أساس تشكيل الهيئة القومية الجديد، ذلك التشكيل الشرعي والاقتصادي.

خلق هذا المبدأ التداجي نظاماً جديداً يتناقض تناقضاً بيناً ، من جهة مع وضعية نظام الاحرار الحيادية المحضة ، ومن جهة اخرى مع غايات وانظمة النقابات الماركسية المشهورة في عدائها للدولة . فهو يبني اساسه على النقابات باعتبارها حادثاً محسوساً غير منفصل عن الهيئة الاجتماعية الحديثة ولكنه يتجنب عقيدة الاحرار المغلوطة التي تصرّ على ترك النقابة منفصلة عن محور القانون وعلى عدم اعتبارها قوة يجب على

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

الجمعية

فكرة الدامج بين الجمعيات

ان شريعة ٣ ابريل سنة ١٩٢٦ فتحت عهداً جديداً في التطور القانوني والسياسي والاقتصادي في الهيئة الاجتماعية القومية .

فبهذه الشريعة تداخلت الدولة لأول مرة بين عوامل الانتاج المتضادة وذلك للقيام قبل كل شيء بأحدى واجباتها الاساسية الاصلية وهي ضمان النظام والعدل بين الطبقات .

فاصبحت العلاقات الكائنة بين الرأسمال والعمل في هذا العهد من خصائص الدولة . والفضل الاول الذي تحلت به هذه الشريعة الاساسية في العهد الفاشستي هو انها اجتذبت القوى الاقتصادية ، وجملتها ضمن نطاق الدولة ، وأدمجتها في الشرائع القانونية ، مع ان تلك القوى تميل من ذاتها الى التطاحن في الحقل السياسي والاقتصادي لو هي تركت وشأنها .

فعلى هذا النحو قد هيأت هذه الشريعة التشكيل

القانوني لعوامل الانتاج وتنظيم علاقاته المتبادلة .

ولكن الذي ينظر الى شريعة ٣ ابريل سنة ١٩٢٦ ويعطيها حقها التاريخي والاجتماعي من هذا القبيل دون سواه ، يكون قد بخسها حقها من التقدير . فهي لم تقتصر على انها اوجدت نظاماً قانونياً — ولم تكن قانوناً للتشكيل والتنظيم فحسب — ولم تنحصر مهمتها في اعداد المؤسسات القانونية لترتيب العلاقات الاجمالية ، ولحل المشاكل بين مختلف الطبقات الاجتماعية في الامة فقط... ولكنها تغلبت كذلك على المشكلة الاجتماعية ، بعد ان تجاوزت حدودها ، وألقت بذور ذلك النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي وُجد في « قانون العمل » .

وقانون العمل ذلك الانموذج العملي والصورة الحقيقية الملموسة وضع في سنة ١٩٢٦ نفسها ، وهو ينص قبل كل شيء على انماء اقتصاديات الامة وتعزيزها .

فشريعة ٣ ابريل سنة ١٩٢٦ لم تكن اذاً شريعة السلام والعدل بين الطبقات فقط بل كانت ولا تزال على نوع اخص شريعة النمو والاقتدار الاقتصادي في الأمة .

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

الذي تسعى اليه قوانين الكتل النيابية . فبموجب السلطة التشريعية التي فوضتها الدولة الفاشستية الى النقابات في المسائل الادارية أصبحت النقابات هذه مدعوة لايجاد التنظيم القانوني الخاص بها ووضعه موضع التنفيذ .

ولكن اذا كانت هذه السلطة التشريعية المجهود الاساسي للنقابة الفاشستية فالقانون الفاشستي نفسه يسند الى النقابة واجبات ومهام اخرى لا تقل أهمية عما سبق . وللتأكد من ذلك يكفي النظر الى مجهود النقابة الفاشستية في حقل الاسعاف والسهر والتعليم المهني والسعي لمنع البطالة . ودون ان نسرد مسهباً الاعمال النقابية الفاشستية سرداً مطولاً يمكننا ان نقول بالحصر ان النقابة تمثل العضو الاجتماعي في الدولة الايطالية الحديثة باوسع ما في معنى الكلمة .

يصعب علينا معرفة صلاحيات النقابة في حقلي الاقتصاد والسياسة وأهميتها لان ذلك متعلق بالتطور الذي سوف يتبعه النظام النقابي التدامجي بين الجمعيات العامل اليوم في ايطاليا . أمام تلك الامور يجدر بنا القول : ان التأليف النقابي يمثل الحالة الاولى المنطقية اللازمة للبنيان التدامجي

بين الجمعيات . قال موسوليني ، في خطاب ألقاه في كمبيدوليو Campidoglio يوم ٢١ ابريل سنة ١٩٣٠ ، عندما أنشأ المجلس القومي للجمعيات :

« ان النقابية الفاشستية تجد هدفها في تدامج الجمعيات . فلا حياة لها خارجاً عنها لأن النقابة لا يمكن ان تكون غرضاً لنفسها . فاما ان تضمحل في الاشتراكية السياسية وأما أن ينتهي بها الامر الى الاندماج بتدامج الجمعيات الفاشستية . ففي تدامج الجمعيات وحدها تتحقق الوحدة الاقتصادية في مختلف عناصرها : الرأسمال والعمل والتنظيم الفني . وفي تدامج الجمعيات دون سواها ، أي بالتعاون بين جميع القوى المتجهة نحو هدف واحد ، الضمان الاكيد لحياة النقابية » .

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

ان مجهود وغايات كل التشكيلات النقابية جميعها ، بموجب العقيدة الايطالية الحديثة التي اوجدتها ثورة موسوليني ، يجب أن تتعلق بالغايات القومية العالية . وبما ان جهود التشكيلات النقابية واغراضها لها علاقة بالقومية فالدولة الفاشستية لا تكتفي باعطاء النقابات الشخصية الشرعية في الحق الخاص بل تجعل منها شركاء في السلطة وتخولها حقوقاً مهمة وشخصية ذاتية في الحق العام . ففي هذا التغيير الاساسي تتجلى أهمية النقابات في العقيدة الايطالية الجديدة التي تستند الى هذه النقابات نفسها حق تمثيل الطبقات ، وحق التشريع الاداري ، وتنظيم الجباية ، والسلطة الفعالة على العقد الاتفاقي الاجمالي بالنظر الى جميع المنتمين اليها .

ان مبدأ النقابة لا يمكن ان يكون الا واحداً بالنسبة لكل طبقة من طبقات العمال وذلك وفقاً لطبيعة النقابة وشكلها العلني . وهذا لا يتفق على نوع ما مع الحق الشخصي الخاص ، بما ان الجمعيات والكتل الافرادية من الغايات والأغراض ما لا يحصى عدده ، ولها من الطرق والاساليب التي تستعملها للوصول الى اهدافها

الخصوصية والمدافعة عن حقوقها الخاصة الطرق العديدة والاساليب الجمة . ولكن تلك الغايات العديدة لا وجود لها في حقل الحق العام لأن جميع المصالح الخاصة متعلقة بالمصالح العامة ولا سبيل لاستطرادها الا باخضاعها لمقتضيات الهيئات القومية .

فوجود عدة نقابات في وقت واحد ، لطبقة واحدة من العمال ولغاية واحدة من العمل ، شيء لا يسلم العقل به ، اذ هو اشبه بوجود عدة مديريات في مقاطعة واحدة .

ففي الدولة الفاشستية واحدة هي مهمة كتلة اصحاب المهن المنظمة تنظيماً شرعياً والمعروفة رسمياً ، سواء أكان في الاقتصاد ام في الاجتماع ام في السياسة ، وواحدة هي النقابة . وهي تمثل شرعياً جميع الذين ينتمون اليها ، وتدافع عن مصالحهم ، وتعقد الاتفاقات الاجمالية التعاونية الالزامية على جميعهم ، وتفرض الضرائب حسب التدابير والعادات المنصوص عنها في الشريعة ... وبوجيز العبارة انها تقوم بجميع الاعمال العائدة للمصلحة العامة .

ان تنظيم علاقات العمل التعاوني هو الهدف الاساسي

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

ورانلتي Ranelletti .

تضع النقابة امام العالم الاجتماعي وأمام المشترع ، ما خلا المشكلة السياسية الاجتماعية ، مشكلة سياسية دستورية ايضاً ، اعني المشكلة التي تدور على ماهية مركز النقابة ووظيفتها ومراميها في تنظيمات الدولة . ولهذه المشكلة في النظر المجرد ثلاثة حلول مختلفة ممكنة تنم على ثلاث عقائد سياسية متباينة كل التباين :

فالحل الاول يمكن ان ندعوه الحل الخصوصي وفيه تتجمع فكرة الاحرار بتمامها . اذ ان التشكيلات والحيل الشرعية ، التي كانت النقابة تضطر الى الالتجاء اليها والاعتماد عليها لتوجد لنفسها حياة شرعية ، هي في وضعية الحال مصطنعة ، وقد اتضح انها لا تفي بالمراد على الاطلاق . فالدولة تمن على كتل اصحاب المهن بما يخص الاعتراف الشرعي بها في الحق الخاص . وفي هذه الحال ليست شخصية النقابة القانونية الا وسيلة تمكن الكتل النيابية من مواصلة السعي وراء الغايات الخاصة بطبقتها . وهذه الغايات تعتبر من الاغراض الخصوصية البحتة والدولة لا تزال على نوع ما تعتبر نفسها غريبة عنها ولا يحق لها

التدخل فيها ولهذا الاعتبار جعلت الدولة للنقابة كفاءة ليست بقليلة الاتساع تخولها القيام ببعض الاعمال القانونية ولكن مشكلة التوسع في عقود العمل الاجمالية وفي فاعليتها تظل على الاكثر بدون حل . وقد سلم بهذا الحل الفريق الاكبر في التشريع الحديث .

أما الحل الثاني فيعارض كل المعارضة الحل الاول اذ انه يعترف للنقابات بسيطرة خاصة على النظام الاقتصادي والمهني . فالمبدأ النقابي في هذا الحل أبعد من أن يخول الدولة حقاً جديداً ، أو يكسبها رتبة ما ، ولكنه أميل الى ان يضعف دائماً سلطتها ويجعلها سلطة اسمية بحتة . وغاية ما تصبو اليه هذه العقيدة انشاء دولة نقابية كاملة بكل معنى الكلمة من حيث الكيان الدولي . فلا تكون الدولة والحالة هذه الا « الحامية الكبرى للجمهوريات المهنية المتحدة . » (١)

وأما الحل الثالث فهو الحل الفاشستي الذي يجعل النقابة من الحق العام والذي تتجلى فيه المبادىء العامة للعقيدة الفاشستية في الدولة .

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

ومع توالي الأيام على النقابات وانتشارها راحت تسير بنفس خطى نزعات العقائد النقابية المختلفة في تكونها وتطورها ، من المدرسة الماركسية الى المدرسة القومية ، ومن المدرسة التضامنية الى المدرسة الكاثوليكية الاجتماعية ... الى غيرها من المذاهب الاخرى النقابية المختلفة .

ففي اكثر المذاهب والنظريات الآنفة الذكر تتمثل العلاقات المتنوعة العامة والخاصة التي تربط الفرد بالدولة والدولة بالافراد . وهي مسألة قديمة العهد ، تعود الى بدء التاريخ ، وقد كانت الشغل الشاغل للفكر الانساني ، منذ القديم ، ولا يزال دويها الى اليوم . وقد تجددت في العصر الحالي وبرزت بظهر جديد ورسم حديث وعُرفت بالمشكلة الاجتماعية (١)

ففي وجه الحديث النقابي تكوّن ، على قاعدة المبدأ الفردي والمبدأ الاشتراكي ، مذهبان يتناقضان معنىً ، أعني باحدهما المذهب الحر وبالآخر المذهب الاشتراكي . فاحدهما ينادي بوجوب جمود الدولة حيال كتل أصحاب المهن المنظمة ، لأن الكتل هذه في نظره ما هي الا

حق طبيعي مقدس من حقوق الافراد ، بينما المذهب الآخر الاشتراكي المرتكز على الطبقات يتخذ النقابة اداة فعالة لقلب الهيئة الاجتماعية وتغلب الطبقة العاملة عليها . ولكن لدى تفحص المعتقدين تفحصاً عميقاً يظهر لنا انهما يتعارضان فقط نظرياً اما عمليا فالاحزاب الاشتراكية ترى في جمود دولة الاحرار وحيادها الميدان الاكثر موافقة لنشر مبادئها وتنفيذ الغايات المنطوية عليه براجها .

فبين هذين الحدين المتطرفين ، حد الجمود التام في الدولة وحد النقابات الثورية المعادية للدولة ، تتجمع بقية العقائد النقابية التي يتميز أحدها عن الآخر ، ليس فقط بالنظريات السياسية المتعلقة بها ، بل بالتدخل الكثير أو القليل الذي يتسامحون به مع الدولة في امور الافراد الاقتصادية السياسية .

وفي الازمنة الاخيرة دارت في ايطاليا أبحاث بليغة دقيقة حول المشكلة السياسية والقانونية المتولدة عن العلاقات بين طبقات اصحاب المهن والدولة وذلك على أيدي رجال علماء أخصهم روكو Rocco ورومانو Romano

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

٣

النقابة في الحق العام

النقابة في الحق العام هي حجر الزاوية في النظام النقابي المتدامج الايطالي .

كان المبدأ الفردي القائم على الحق الطبيعي قد قضى على كتل اصحاب المهن لانه يعارض بطبيعته كل صبغة نقابية . فالجمعيات المتدامجة التي كانت في العصور الوسطى ألغيت في بادىء الامر بقرار تورغو Turgot سنة ١٧٧٦ وانقلبت رأساً على عقب عند انهيار النظام القديم ، في ليلة ٤ اغستوس المشهورة سنة ١٧٨٩ ، ثم أبيدت من عالم الوجود في مارس سنة ١٧٩١ .

وقد شاء لشابيليه Le Chapelier ، في الشريعة المعروفة باسمه ، ان يقضي القضاء المبرم على فكرة الجمعيات بين ارباب المهن الحرة . فجعل مجرد الاقدام على تأليفها جريمة يعاقبها القانون كبقية الجرائم . والغريب في ذلك ان تلك الشريعة قد سنت باسم الحرية !

فالمشترع في ذلك الزمان حاول ، وهو يحتقر تعاليم التاريخ ، ان يبيد تلك الروابط التي كان الناس يرتبطون بها شرفياً بينهم بمختلف العصور والامكنة . ولكن الجمعيات التي كان القانون الاساسي ، في الثورة الافرنسية سنة ١٧٨٩ ، قضى عليها القضاء المبرم ، وقاص وجودها من التاريخ ، عادت في القرن التاسع عشر الى الوجود وظهرت بمظاهر جديدة وتشكيلات مختلفة . واليوم في الوضعية الاقتصادية الحاضرة لاقت النقابات حقلاً خصيباً لرواجها واصبحت قوة من أعظم قوى الهيئة الاجتماعية الحديثة .

لا يخفى أيضاً ان النقابات هي اليوم في بعض البلدان من اهم العوامل على خلق الازمة في كيان الدولة الحديثة وقد أوجدت لها مشاكل جديدة خطرة في الحقل السياسي والقانوني والاقتصادي بسرعة لم تكن من قبل منتظرة . وفي مقدمة تلك المشاكل جميعها حراجة المركز الذي أصبحت فيه الدولة حيال جمعيات اصحاب المهن الذين اتخذوا لهم موقفاً عدائياً تجاهها وعارضوها معارضة تهدد أركان سياستها وتنذر بتقويضها .

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

اعتراف الدولة بها ، ولكل الجماعات الحماية عنها . قال موسوليني :

« لكل فرد مكانته وعمله ومجده في ميدان النظام الفاشستي . للذين امسوا من الحياة عند نهايتها وللذين لا يزالون في فجرها . للادباء والعمال ، للجنود وللفلاحين . لجميع الذين يعملون بنظام وغيرة باتحاد الارواح والنيات حقوق في بنيان ثروة الامة » .

ان المبادىء التعليمية المختصة بالنقابات الفاشستية المنبثقة من فكرة موسوليني قد وجدت لها مركزاً خاصاً في الحركة الثورية ، واتخذت لنفسها صيغة جديدة صارت جديرة فيما بعد ان تندمج في تشريع الدولة الفاشستية ، و يصبح لها محلاً عالياً بين قوانينها ، وتكون قاعدة اساسية للتنظيم الحديث في الهيئة الاجتماعية القومية فنظريات موسوليني وافكاره تتضمن في ذاتها البذور المخصبة لنظامنا الاجتماعي . ففي حضن الحزب الفاشستي وفي حضن مؤتمره الاعلى تكونت المبادىء الجديدة وانتشرت حتى اصبحت عماد القانون الاساسي المسنون في ٣ ابريل سنة ١٩٢٦ .

وهذا القانون كان ثمرة الجهاد المتواصل طيلة ست سنوات في الاختبار النقابي الفاشستي .

فالعمل قد سبق التشريع في الحقل الاجتماعي وفقاً للمبادىء الاساسية التي تكونت منها الفاشستية وعرفت بها ثورتها .

فالقانون الذي شرح الافكار الحديثة المتولدة من الثورة قد حل المشكلة الاجتماعية في ميدان التشريع ، وهيأ التشكيلات العدلية لاجل ادخال القوى النقابية في صلب الدولة ، وأقر القواعد التأسيسية للنظام الجديد .

فالمبادىء الثورية . التي انبثت مؤخراً في العقلية القومية المتجددة قد تحولت بهذه الشريعة الحديثة الى قوانين شرعية .

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

منقسماً الى فئتين لا تتفقان هما فئة الأغنياء وفئة الفقراء . لأن المجموع الانساني على ما يتضح يتكوّن من طبقات وجماعات يستطيع الافراد ان ينتموا اليها في آن واحد ويتسنى لهم فيما بينها العمل والحياة بحرية . فالمجموع الانساني اذاً مؤسس على مبدأ التنظيم والتسلسل بين مراتب السلطات لا على مبدأ النزاع .

بينما نرى المبدأ النقابي الاشتراكي ، بسبب الطريق الوعر الذي يسلكه ، وهو تنازع الطبقات ، يتجاوز حدوده الى الميدان السياسي ، وغايته القصوى الغاء الملكية الخاصة والقضاء على المشاريع الفردية ، نرى من جهة ثانية ان المبدأ النقابي الفاشستي ، بالتعاون والتضامن والتحالف الذي اوجده بين جميع قوى الانتاج ، ينتهي به الامر الى الاندماج التام بين الجمعيات للتعاون الحقيقي الكامل في البلاد .

فهو يحافظ على الملكية ويرفعها الى رتبة اجتماعية ، ويحترم المشاريع الفردية ، ضمن نطاق حياة الامة وفي دائرة اقتصادياتها .

فالنقابات في نظر موسوليني ما هي الا خزان عظيم

للقوى البشرية بل هي الواسطة القوية الفعالة لرفع المستوى الادبي والمادي بين الطبقات العاملة العديدة التي تتألف من اكثريتها الساحقة الهيئة الاجتماعية القومية .

اذاً يترتب على النقابة ان ترتفع عن هدفها الاولي القريب المنال ، وهو المدافعة عن العمل وتحسين احواله ، وان تصبح في عهد الفاشستية اداة لتثقيف العمال ومعاونتهم ، ولتعزيز الانتاج الذي تسعى وراءه الامة بكاملها ، أعني به الانتاج القومي .

يجب على المبدأ النقابي ان يكون اذاً العامل الاكبر في تحسين احوال الطبقات العاملة من الوجهة المادية وفي رفع ادابها الى مستوى عالٍ .

لقد صرح موسوليني ان ينبوع الثروة هو في اتحاد العمل والتنظيم الفني مع الرأسمال ، اذ ان تنسيق جميع قوى الانتاج تنسيقاً منظماً يعود بالمنافع الجمة على جميع الطبقات ، فيصبح عندئذ انتاج الثروة من الغايات القومية بينما كان سابقاً من الغايات الفردية .

في دولة التعاون والتدامج بين الجمعيات الحديثة ينبغي ان يكون لكل الطبقات مكانها ، ولكل الفئات

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

اعترضت سبيله الى ان اتخذ له شكلاً خاصاً من اشكال الحركات القومية الشعبية . فالحزب القومي الفاشستي الذي وضع برنامجه في دسمبر ١٩٢١ اتخذ لنفسه موقفاً صريحاً تجاه بقية النقابات وقواتها وصرح انه يقترن بالعامل النقابي بشرط ان يكون خاضعاً في ترتيبه للغايات القومية ».

ثم زاد على ذلك فقال :

« يجب ان يكون للجمعيات هدفان اساسيان لا تحيد عنهما قيد شعرة ، وهما التحالف القومي مع قوة الدولة وتعزيز الانتاج ، فتسعى من ثم وراء تقدير اهلية الافراد المنتمين الى الدولة ومقدرتهم وانماء الدولة نفسها لا الى التعديل فيما بينها والتسوية في قلب المجموع ».

ان النجاح الذي أحرزته النقابات الفاشستية كان عظيماً في غرة سنة ١٩٢٢ . وقد عقد اول مؤتمر نقابي في بولونيا في ١٧ يناير من السنة عينها . وبعد ذلك بقليل أنشئت المحالفة القومية بين الجمعيات الفاشستية واحتفل في ٢١ ابريل من السنة نفسها بالعيد القومي الاول للعمل . ووضع اساس تشكيل الاعمال النقابية وبرنامجها في المؤتمر الاول القومي للجمعيات الفاشستية الذي عقد في بولونيا

في نوفمبر من سنة ١٩٢٢ .

وموسوليني نفسه في اليوم السابق لزحفه على روما كذّب بصورة لا تقبل الريب ما كان شاع عن ان الفاشستية يجب ان تتطور بقوة العوامل المألوفة ، وتعود الى انتهاج سياسة الطبقات ، وان تنتهي اغراضها باقتيادها الأعمى لجماعات العمال . وقد بيّن ايضا كيف ان نزاع الطبقات الذي هو دعامة العقائد الاشتراكية ليس ، في نظر المبدأ النقابي الفاشستي ، الا من الامور العرضية التي من شأنها ان توضح للتاريخ بعض الاحداث .

فالفكرة الموسولينية تعارض العقيدة المادية في التاريخ كل المعارضة من حيث أن العقيدة المادية هذه تنظر الى الافراد نظرها الى خلائق وهمية على المسرح العالمي وتعتبر ان كل عمل انساني لا علة له ولا غاية الا الاقتصاديات .

وعليه فموسوليني ينكر كل الانكار مبدأ التطاحن بين الطبقات ، لأن هذا المبدأ متولد عن العقيدة المادية الاقتصادية ، وينكر أيضاً ان النزاع بين الطبقات هو العامل المسيطر على التطورات الاجتماعية . والحقيقة ان من أعظم اخطاء الماركسية اعتبار المجموع الانساني

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

انه سيأتي يوم لا أعرف ما اذا كان قريباً ام بعيداً تشغلون فيه مراكز جوهرية حيوية في الهيئة الاجتماعية العصرية ان الذي يتكلم فيكم هو العمل وحده لا العقيدة الوهمية الفارغة ولا الكنيسة التي لا تتساهل وان كانت حمراء . ان عملكم هو العمل الذي اثبت حقه وترأسه في الخنادق الحربية على انه لن يكون بعد ذلك نضباً وشقاء وبأساً، بل يجب ان يصير أنفة وعظمة وانتاجاً ، يكتسب للوطن الحرّ العظيم رجالاً أحراراً ضمن حدود البلاد وفي الخارج » .

وعاد موسوليني بعد أيام قلائل فالقى خطاباً في اجتماع عقدته كتل الفاشستية المحاربين قال فيه :

« اننا نتخرط في سلك النقابات الوطنية ضد حياد الدولة الذي يعترض في غالب الاحيان سبيل الانتاج ويخنق الموارد التي تنمي الثروة الوطنية . وسنكافح بكل مجهودنا الرجعية سواء أكان في الشؤون الصناعية الوضعية أم في الحركة الفكرية . فهنالك بعض اصحاب المعامل العاجزين عن التقدم في فنّ الصناعة فاذا كانوا لا يظفرون بقوة التطور والترقي في معارفهم ومشاريعهم

ستكون معاقبتهم بوار أعمالهم على بكرة ابيها . ولكن يجب علينا ان نقول للطبقة العاملة ايضاً ان الاتلاف هو غير الانتاج . فالاتلاف ربما كان عمل ساعة اما الانتاج فهو عمل اجيال » .

فالنقابات الفاشستية منذ تبلّج فجر العقيدة الفاشستية قد ظهرت واثبتت وجودها كحادث تاريخي . وموسوليني هو الذي ابتدع فكرة هذه النقابات ووضع اساسها التاريخي الاول وضعاً جلياً حيث قال :

« ليس من المستطاع ان نتكلم عما كانت عليه النقابات الفاشستية ولا عن حالتها الاولية في سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ . ان كثيرين من العاملين النافذي الكلمة في المؤتمرات الفاشستية هم عمال من بقايا عهد الطفولة الاولى اولئك الذين كانوا ينتمون الى الاحزاب الاشتراكية المتطرفة في عام ١٩١٥ عهد لم تكن قد ظهرت بعد الى الوجود النقابات الفاشستية . ان الفاشسم لم يظهر الى الوجود الا في سنة ١٩٢١ فانتشر في وادي بيدانا Valle Pedana وفي توسكانا Toscana انتشاراً عظيماً وتدفق كالسيل الجارف يطغي على جميع القوات الشيوعية التي

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

هي بقيت على حالها ، بل ان الدولة كانت تجهل تماماً واجبها هذا الاساسي ولم ترضَ السعي وراء حل المعضلة الاجتماعية العظيمة المستحكمة بين العمال وبين أرباب المال .

ان موسوليني وحده ، بعد ان درس النقابات وتاريخ الثورة وما انطوت عليه في عهد دولة الاحرار واستخلص منها التصور الاكثر قرباً من الحقيقة الاقتصادية والاجتماعية ، وبعد ان قاس ما لهذه النقابات من العلاقة بالكيان الوطني ، ادرك ببعد نظره وراسخ علمه ان من الضرورة التسليم بمبدأ النقابات كعامل اساسي لا بدَّ منه في العالم الاجتماعي الحديث . اجل انه ادرك وأكَّد انه لا يكفي تجديد السلطة في الدولة واسترجاع عزتها ومقامها المفقود ، ولا وضع الاسس لانشاء هيئة اجتماعية وسياسية جديدة ، بل من الضرورة العمل الجدي في سبيل تغيير افكار الطبقات العاملة تغييراً عميقاً يعتقها من نير الاشتراكية والشيوعية ، ويقربها من الله .

اننا نرى في اقوال بنيتو موسوليني التي فاه بها في خطبه الكثيرة ، وفي مقالاته القيمة التي برزت فيها

فكرته في النقابات ، التاريخ الروحي الكامل للنقابات والجمعيات الفاشستية ، بل اننا نقرأ فيها تاريخ الدولة الفاشستية الحديثة في ايطاليا التي تتعاون الآن معها النقابات والجمعيات كلها .

فقد خاض زعيم الفاشستية موضوع النقابات الفاشستية لأول مرة في خطابه المشهور الذي القاه امام عمال شركة فرانكو غرغوريني Franco - Gregorini في دلميني Dalmine نهار ١٩ مارس ١٩١٩ . قال :

« انكم وقفتم موقف الحزبية غير انكم ما تناسيتم الأمة . ففي سبيل الدفاع عن مصالح طبقتكم الخاصة كان في وسعكم ان تتخذوا طريقة الاضراب القديمة ، طريقة الاضراب السلبي الهدّام ، ولكنكم نظرتم الى مصالح الشعب عامة ، فابتدعتم طريقة جديدة للاضراب فكان اضرابكم الاضراب الذي لا يوقف الانتاج ولا يقوضه بل يخلقه ويعززه . ما كان في مقدوركم ان تجحدوا أمتكم بعدما استشهد في سبيلها خمسمئة الف من رجالنا البسلاء . ان الامة التي ضحت هذه التضحية العظيمة لن تُجحد ولن تُنسى لأنها حقيقة راهنة مجيدة وظافرة .

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

ان الغرض الوحيد الذي كانت تسعى النقابات في ذلك الوقت لادراكه ، وتجاهد في سبيل الحصول عليه ، هو ان تنتزع من الرأسماليين اكثر ما يمكن ان يتخلوا لها عنه من الحقوق والامتيازات وان تقرب ساعة خرابهم فتستلم هي عندئذ زمام الحكم وتتفوق على سواها من الطبقات . لهذا تكاثرت الاضرابات بسرعة هائلة ومنيت التشكيل الاقتصادي بالخسائر الفادحة .

لقد وثق العمال الذين كانوا يضربون عن العمل في المصانع والحقول بأنهم فائزون لا محالة على الرأسماليين . ولكنهم جهلوا كل الجهل انهم باضراباتهم تلك [illegible] يغتصبونه من الطبقة المتمولة ، [illegible] يسعون [illegible] دون أدنى ريب ، لأن الرأسمال هو [illegible] الاقتصادية وتجفيفه هو [illegible] جميع [illegible] الى الدولة .

وفات العمال [illegible] جميع الذين يعيشون [illegible] مواردها وتكثر [illegible] مستوى معيشة جميع [illegible] .

وقد ظلت حكومة الاحرار جامدة تجاه هذه الحالة التاريخية ، معتقدة ان خطة الحياد التي اتخذتها لنفسها ولازمتها تتفق تمام الاتفاق مع نظامها الانساني المفروض عليها ، وان على الدولة ان تحفظ حلبة الجهاد القومي حرة لتنازع العوامل الاقتصادية ... وكان سرّ الرخاء في نظرها ما ترتئيه وتعمله .

لذلك كان كل مجهودها منحصراً في المحافظة على الامن العام ضمن حدود الاستطاعة . اي ان مهمتها كانت تقتصر على ايفاد جندها الى مثوى الضغائن الكامنة في القلوب ، عندما تنفجر بين طبقات الشعب ، وتتحول الى اقتتال شديد اثيم . وحياد الدولة ذاك الذميم كاد يكون اعترافاً منها بشرعية الاضراب الذي كان مثيراً للفتنة ، ناشراً للفوضى ، خلا ما كان يسبب للبلاد من الخسائر الباهظة في اقتصادياتها وفي نفوس أبنائها أيضاً .

وقد تخلت دولة الاحرار كذلك عن حقها في تنظيم تلك الهيئآت الحديثة النشأة والتكوين ، واهملت ما يترتب عليها من واجب العناية بها ، وتشكيلها تشكيلاً دقيقاً ، لدرء الخطر الجسيم المحتم الذي يهدد الحضارة اذا

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

٢

كيف تكونت النقابات الفاشستية في عقيدتها
وكيف تطور تاريخها

ان تاريخ حركة العمال الايطالية لا يعود الى زمن قديم كما ان تاريخ الصناعات في ايطاليا حديث العهد . فقد جرى التلاحم الاول بين العمال والرأسماليين في جزيرة صقلية حيث أرغمت طبقات العمال المنظمة هناك في هيئة نقابات طبقة الملاكين على قبول اتفاقيات كورليوني Corleone الزراعية المشهودة . وتلا ذلك بعد فترة من الزمن حوادث الاحزاب في لومبرديا Lombardia وفي لونيجيانا Lunigiana .

ان خطة السياسة التي سار عليها الاحرار ، عندما تعاقبوا على كرسي الحكم في الجيل التاسع عشر ، وفي غرة الجيل العشرين ، والتي كانوا يفسحون بموجبها المجال الواسع ويطلقون الحرية التامة للنزاع الاقتصادي بين الرأسماليين والعمال ، حاصرين همهم في المحافظة على الامن

العام وفي سن الشرائع الخاصة ... ان خطة السياسة هذه قد ساعدت الاحزاب الاشتراكية على استعباد طبقات العمال أكبر مساعدة اذ ان تلك الاحزاب الاشتراكية كانت تسترشد في اعمالها وحماية مصالحها بمبادىء النقابات الماركسية .

ان الخلاف بين الطبقة العاملة وطبقة المتمولين على مقاولات العمل ، وعلى تجديدها بالعقود المختصة بالمقاولات الكبيرة الشاملة بين طبقات العمال اجمالا وبين الرأسماليين ، عوضاً عن انه ينحصر في المشاكل الاقتصادية ويرتكز عليها دون سواها ، كان يتجاوز هذه الحدود ويتناول المسائل الاجتماعية والسياسية .

من جراء ذلك اشتد النزاع بين هاتين الفئتين واستفحل امره وصعب حله عند العمال بغير الاضراب... فتجاه هذا الاضراب وقفت الدولة موقفاً سلبياً ، غير مهتمة للحماقة الفظيعة التي كان يرتكبها المضربون عن متابعة أعمالهم الصناعية والزراعية ، والذين كانت تصل بهم الحماقة احياناً الى حد أنهم كانوا يتلفون الخيرات التي كانوا عاملاً قوياً في انتاجها .

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

في أول عهد نشأتها ، خرجت من صفوف الدفاع الى صفوف المهاجمة . وهكذا أصبحت عاملاً قوياً في الدولة لها الكلمة المسموعة لدى الحكومات ، بل هي جعلت من الدولة كياناً جديداً يرتكز اقتصادياً وسياسياً على حاجات العمال الذين يؤلفون العدد الاكبر من الشعب .

فالدولة تجاه النزاع الذي اشتبكت فيه طبقات الشعب المنتمية اليها حارت في أمرها ، ولم تعد تعرف الى من تضم قواها ، وهل يجب عليها الانتصار للعمال ام للرأسماليين الذين ساعدوها سابقاً وأمدوها بالمال .

لقد مرَّ على الدولة في العصر الحديث عشرات السنين قبل ان تفهمت انه ، عدا عن الافراد الذين كانت تعتبر من أقدس واجباتها ان تحترم حريتهم وتضمنها لهم ، كان في قلب الهيئة الاجتماعية اشخاص آخرون ، لا يقلون اهمية عن الاولين ، يحتاجون الى المناصرة في بعض الشؤون والى الكبح في غيرها . أعني بهم أبناء الطبقات الاقتصادية وكتل أصحاب المهن التي تتألف منها والتي كانت بتنازعها وتعاركها تهدد كيان الدولة ذاته بالهدم المحتم . اما اليوم فعلى الرغم من ان الحكومات في جميع البلدان قد اعترفت

بكيان النقابات فان تدخل الدولة في حياة هذه النقابات هو تدخل سطحي لا يتناول امورها الداخلية ولا علاقاتها الاجتماعية كما انه لا يبحث في علتها الغائية . واذا استثنينا ايطاليا الحديثة التي صارت النقابات فيها عاملاً اساسياً في تكوين الدولة وجدنا ان النقابات في غيرها من البلدان لا تزال منفصلة عن الحياة القومية تعيش عيشة هي في نظرنا علامة التقسم الداخلي المحزن الذي تتخبط فيه الدولة لا دليل الحرية والاستقلال .

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

من القرن التاسع عشر فقط بل هي قد رافقت ايضاً تاريخ الشعوب في جميع أدوار تقلباته ، اثناء القتال العنيف وفي اوقات الهدنة او في عهود الاتفاق والعمل ، ويحق لنا أن نقول كذلك إنها وجدت في كل ادوار الحياة الاقتصادية والاجتماعية حتى ان بعضهم اراد ان يجعل منها محور التاريخ كله .

وقد تغير في وقتنا الحاضر مظهر المشكلة الاجتماعية هذه ، بعدان اتخذت شكلاً جديداً وصار لها أهمية عظمى من الناحية الاقتصادية ، فانفتح من جراء ذلك عهد جديد للجهاد الانساني . فالعناصر البشرية المؤلفة من طبقات العمال تكاثرت جداً في الآونة الاخيرة ، وتهافت العمال ، بعد انتشار الصناعة ورقيها ، على المدن ليقتربوا من اوساط العمل . وتجمع العمال هذا ولد النتائج المعروفة عند الجميع وهي النتائج التي ارغمت المنتمين الى عمل واحد على ان يتكاتفوا فيما بينهم وينظموا صفوفهم ويدافعوا عن حقوقهم . وبتجمعهم وتآلفهم جددوا عهداً كانت قد قضت عليه فيما مضى الثورة الافرنسية التي ألغت الجمعيات كلها ، واعلنت حقوق الانسان المطلقة ، ومنعت النزاع

بين طبقات الشعب ... فالعمال بالغوا في الاضرابات واصحاب المعامل قابلوهم بالمثل في اقفال معاملهم .

وقد نهج العمال في تأليف نقاباتهم ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، مناهج متفرقة مختلفة ، بعد ان كانت الثورة الافرنسية قدهدمت نقابات ارباب الحرف والمهن ، التي لم تكن تخلو من رابطة ما بين رأس المال والعمل ، وتوهمت أنها بتهديمها وتخريبها اباحت للعمل حريته ، غير انها اخطأت الهدف ... فقد اوجدت بذلك تفاوتاً عظيماً بين طبقات الشعب فسعى العمال الى التملص منه باتحادهم ونضالهم الشديد ضد الرأسماليين ومتعهدي المشاريع .

وبديهي ان لا تكون النقابات قد انتشرت انتشاراً سريعاً ، ولا سلمت من سهام النقد ، ولا أمنت المقاومة . فهي وقد أسست للذود عن حقوق العمال قد قوبلت في بادئ الامر بالمقاومة الشديدة والمنع . ثم عادت فلاقت شيئاً من التساهل والتسامح . ولم يعترف بها رسمياً الا بعد سعي طويل وجهود متواصلة . وعقيب ان وجدت للدفاع عن طبقة العمال ، اسوة بجميع النقابات امثالها

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

فلمكافحة الحكم الدولي المتحيز الى الرأسماليين هبت النقابات والشركات ، تدفعها كتل العمال الزراعيين والصناعيين ، وألفت جبهة جديدة دعيت « بالدولية الرابعة » .

وعجز المجتمع الحديث عن حل الازمة التي يتخبط في ديجورها ابناؤه ، لأن الدولة ما كنت تلك جميع القوى الاساسية التي تتكون منها الدولة ضمن نطاقها الخاص ، فضلاً عن أن ما كان لديها من القوى حينذاك لم يكن منظماً ومرتباً حق الترتيب والتنظيم .

وكما ان « الدولية الثالثة » صمدت فيما مضى في وجه السلطات العامة التي كانت تظاهر الاشراف والاكليروس علناً في امتيازاتهم وتقرّها لهم ، كذلك القوى المعروفة بالقوى الشعبية والتي دعيناها « بالدولية الرابعة » قد اضطرت طيلة القرن الماضي الى مناهضة ذلك الحياد الدولي المزعوم ، الذي ما عتم ان انكشف فظهر من ورائه روح الانقياد الى مميزات الرأسماليين ونفوذهم في الحقل الاقتصادي والسياسي .

وما تزال تلك القوى تناضل في جيلنا الحاضر الى

الآن تساعدها في نضالها الشديد الطبقة الوسطى من الوجهاء والاعيان « البورجوازي » .

ومذهب الاحرار نفسه بشكله المعروف قد استخدم كأداة يختبئ وراءها احتكار الرأسماليين . ومعنى هذا عود المجتمع الى الحالة التي سعت الثورة الافرنسية للاشائها ... لذلك نهضت جميع القوى الثورية المنتمية الى مختلف المذاهب ، وتكاتفت فيما بينها لمحاربة مذهب الاحرار هذا ، متخذةً العدة من الوجهة الاقتصادية بتأليف النقابات ، ومن الوجهة السياسية بتنظيم الاحزاب وهدفها الأسمى تقويض السلطات المماثلة لاحتكار الرأسماليين ودك معالم قواها .

وهكذا أخذت الأزمة التي نشأت في احضان الثورة الافرنسية تتفاقم بسرعة متزايدة في كيان الدولة بسبب تطور الصناعات والنقابات المستحدثة التي كانت ترافقها حتى بلغ من تفاقمها في البلدان المتفوقة في الصناعة والاقتصاد أنها أتخذت لها أخيراً ثوب مشكلة اجتماعية... وقد دعيت بالفعل كذلك : « المشكلة الاجتماعية » .

وهذه المشكلة الاجتماعية لم تتولد في النصف الثاني

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

دولة التعاون

بتدريج جمعيات البلاد

النقابة

[illegible] الدولة الحديثة و[illegible] الثقافي

ان الدولة في عهد روما القديمة ، وقد توصلت الى تفهم ماهيتها تفهماً تاماً وابرازها الماهية الى حيز الوجود التاريخي ، أخذت في بعد تنحط وتسقط بضغط مختلف العوامل التي اعترضتها وفككت أوصالها .

ولم تقو الدولة في العصور الوسطى على النهوض من سقطتها والعود الى ما كانت عليه في عهد الرومانية من الكيان [illegible] السيادة الحكمية ، لأنها اصطدمت في [illegible] بصنفي الاشراف والاكليروس وامتيازاتها وجبروتهم ، وفي بعد [illegible] وجهة من التجار وموظفي [illegible] الذين عرفوا بالبورجوازي ، واخيراً بالعصبات والاقطاعات وتشكيلاتها المنظمة .

وقد [illegible] الحكم الدولي بجوانبه بجزء سيطرة الأشراف

والاكليروس ، بعقد اتفاقيات متواصلة معهم ، مدة من الزمن ... ثم عاد فاضطر أخيراً الى ترك الدفاع عن المصلحة العامة تجاه « البورجوازي » التي أمدت خزانة الدولة بالمال الكثير على سبيل الدَّين عندما فرغت صناديقها من المال ومستها الحاجة .

فكان اهمال الدولة والحالة هذه لمصالحها الاقتصادية بمثابة بدل لخدمات البورجوازي السياسية . وهذا الاهمال الذي كانت تحسبه الدولة احياناً ، أو كان متسلموشؤونها بالأحرى يحسبونه ، حياداً أظهر ان ارباب الدولة كانوا على نوع ما خاضعين لسيطرة البورجوازي في الحقل الاقتصادي .

فالثورة الافرنسية باعلانها حق الانسان الطبيعي ، وبصيانتها حريته نظرياً ، كانت ترمي الى تفكيك جميع الروابط والتشكيلات المرتكزة عليها الهيئة الاجتماعية في ذلك الحين . ولكنها لم تفطن الى ان تلك الحرية التي شرعت في الذود عنها كانت فكرة اسمية فقط ، او كلمة لا معنى لها ، في محيط تأصلت فيه روح التفاوت بين طبقات الشعب والتمتع بامتيازات خاصة .

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

لذلك فهي تقدر التثقيف حق قدره ، وتنشط التربية على كل انواعها الفنيـة والدينيـة والعلمية . والعمل في نظريتها قوة عظيمة يستطيع الانسان التغلب بها عـلى الطبيعة . لا بـل هي وسيلة للتطور والانتقال والرقي المتواصل في شؤون العالم الاقتصادية والسياسية والادبية والعلمية .

كنا نود ان نطيل البحث في هذا الموضوع ولكن ليس باستطاعتنا ان نبين بجلاء محاسن الفاشستية . لذلك نترك الكلام لنـائب الوزير الايطالي السابق الذكر حاصرين مهمتنا بالاعتناء التام في التعريب لنسهل للقراء الكرام ادراك تلك العقيدة عموماً ووضعها الاقتصادي المرتكزة عليه والمعروف بنظام الجمعيـات خاصة . وعلى هذا نختم حديثنا قائلين ان العقيدة الفاشستية حاوية على جميع الصفات الحسنة التي تجعلها قريبة المنال وسريعـة الانتشار في سائر البلدان . ونستشهد على قولنا بالسياسة المتبعة في المانيا وبولونيا والنمسا والمجر وغيرها من الدول الاوروبية الراقية معتقدين راسخ الاعتقاد ان المستقبل يضمن لهـذه العقيدة السياسية والاقتصادية الحديثـة

استحسان جميع الذين يطلبون لوطنهم الرقي والفلاح ... والغد لناظره قريب .

***

لقد جاء في الكتاب بعض الكلمات الوضعية الـتي لم يكن لها مقابل في لغة الضاد ، وقد عرّبناها حسب ادراكنا لها ، واستشرنا في هـذا الموضوع بعض الكتبة والادباء . فدعينا مثلًا بالجمعية La Gorporation ، وبالنقابة Le Syndicat ، وباندماج الجمعيـات Le Corporatisme ، وغيرها من العبارات التي يسهل على المطالع الأديب فهمها .

واما الدافع الوحيد الى تعريبنا هذا الكتاب فهو ان نسهل لشرقنا العزيز الاطلاع على مبدأ جديد لا يزال في سن الحداثة حتى في مهده الايطالي . فلا ندع هكذا لغة الضاد متأخرة عن غيرها من لغات الغرب في الاطـلاع على هذه العقيدة الجديدة . فاذا لاقت هذه العقيدة رواجاً في العالم العربي يكون ذلك جزاؤنا الافضل ... والله من وراء النيات !

عن بيروت في ٣٠ اكتوبر — سعيد شرتوني

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

تتلقنها ، بمقتضى ديانة ام عقيدة ام ايمان ، ولكنها دائماً ترتكز على وضعية الحياة التي نعيشها .

« فاذا نظرنا الى ظواهر الفاشستية فقط ، أي اذا تصورناها كتنظيم حزب ، كاسلوب لتربية النشء ، او كقانون يعمل بموجبه ، دون أن ننظر الى باطن تلك العقيدة الجديدة ، أو بالحري الى تحديدها للحياة ذلك التحديد الروحي السامي ، نسيء الى ادراكنا لها .

« فالعالم في نظر العقيدة الفاشستية ليس ذلك العالم السطحي المادي ، حيث يعيش الانسان بعزلة روحية عن امثاله تقود خطواته في معترك الحياة الاجتماعية شريعة طبيعية تدفعه الى ملذاته الشخصية التافهة فقط ، ولكن الرجل الفاشستي هو جزء من الامة والوطن يعمل حسب شريعة روحية تضم تحت جناحيها جميع الاشخاص المنتمين الى الدولة ، بل والذين عاشوا داخل حدودها او سوف يعيشون . وهي تحتهم على استئناف بعثتهم في الحياة ، تلك البعثة السامية التي أودعت الى كل شعب ، والتي تقضي على الانسان في سبيل فلاحها ان يضم جانباً

الملذات الشخصية ، وينظر الى واجبه الاعلى في الحياة ، بحيث يكون على استعداد دائم لتتميم واجباته . وهكذا في نفيه الذاتي المستمر في التضحية بمصالحه الخاصة ، حتى في هلاكه اذا وجب الامر ، فانه في تضحيته هذه يكون قد حقق تلك العيشة الروحية التي يسمو بموجبها » .

فالعقيدة الفاشستية في الحياة هي اذاً روحية . وقد ظهرت الى حيز الوجود في عصرنا هذا الذي اشتهر في انتاجه العقائد الروحية المعارضة لعقيدة العصر السابق تلك العقيدة المادية الضعيفة التوطيد .

ولكن الفاشستية تختلف عن سائر العقائد الروحية التي تنص قوانينها على التعلق بالحياة دون ان تنظر الى الانسان وتأخذ بعين الاعتبار حاجاته الاولية . فهي تريد الانسان نشيطاً قوياً لا يخشى خوض معترك الحياة بل يقتحمه بارشاده وعقله الكامل دون خوف ولاتردد . انها توجب على الرجل أن يكون مستعداً من كل الوجوه ، جسدياً كان ام ادبياً ام عقلياً ، للتغلب على العثرات التي تعترضه في طريق الحياة وهي في عرفه عراك شديد .

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

عقيدة الاشتراكية ، كما يتوهم البعض ، بل أخذت من هذه أيضاً روح العدل والانصاف التي هي اساس للحياة الاجتماعية الحديثة . ولذلك نرى السياسة الايطالية الحاضرة متجهة نحو التعادل والانصاف بين طبقات الشعب .

فالفاشستية إذاً جامعة بين تينك العقيدتين المتطرفتين وهي تتوسطهما . فقد دمجت روح التنظيم والطاعة الموروثة عن زمن الاقطاع مع روح الحرية والعدل التي اشتهرت بها عقائد العصر السابق ، وجعلت منها نظاماً سياسياً يضم جميع الذين ينتمون الى الدولة ويضمهم في تناسب وتنظيم كامل ليوحد صفوفهم ويعززوا مكانتهم . لذلك نرى الفاشستية تحبذ من الجهة الاقتصادية انشاء النقابات واندماجها بعضها ببعض لتأليف الجمعيات ، أو ما يسمونها بالافرنسية Les Corporations ، لان الرجل يشعر عند الانتماء اليها بأنه أصبح عضواً من جسد كبير يجب عليه ان يعمل كل ما في وسعه لمساعدته .

ولا بد لنا عند التكلم عن العقيدة الفاشستية من ان نستند الى ما كتبه ، في ما نحن بصدده ، زعيم ايطاليا

ومنشئ عقيدتها الحديثة . فقد قال موسوليني في مقال له :

« للنظام الفاشستي — شأن كل عقيدة سياسية — عاملان أساسيان يرتكز عليهما هما الخبرة والتفكير . فهو يعمل في الحياة الاجتماعية بمقتضى شريعة سامية استلمها من بواعث تاريخية هي التي تحثه على العمل . لذلك هو يتناسب مع الامكنة والاوقات . ولكنه رغم تناسبه هذا وتبدله السطحي يحتوي دائماً على روح داخلية لاتتغير بل تجعل منه عقيدة لها المقام السامي في تاريخ النمو الفكري الاعلى . فكيف تريد ان تفكر بشؤون الدنيا ، وتضع الآراء الثابتة فيها ، دون ان تعرف تمام المعرفة حالة الدنيا التي هي موضوع تفكيرك ومركزها الحقيقي تجاه الذين يسيرون على سطحها .

« فلكي تعرف العالم عليك ان تدري ما هو الانسان ، ولكي تحلل الانسان يجب ان تطلع على امور الحياة الراهنة وشرائعها الطبيعية ... فليس ثمة رأي تحدد فيه الدولة تحديداً يقيناً يسلم الرأي فيه اذا كان خارجاً عن وضعية الحياة ، تلك الحياة الفلسفية التي هي مجموعة آراء مختلفة

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

المجال للذود عن حقوقه ورفع مستوى معيشته، بل كانت بالعكس تضحي به على مذبح أنانيتها ومطامعها التي لا حد لها .

وقد ظل الشعب يئن تحت هذا النير اجيالاً عديدة في سائر البلدان حتى طفح كيله ، وثار ثورته الهائلة سنة ١٧٨٩، وأخذ يصرح علناً بحقوقه، تلك الحقوق المقدسة المختصرة بالكلمات الثلاث المشهورة : « الحرية والمساواة والاخوة » التي ذهبت بحياة ملك فرنسا لويس السادس عشر ،

ومن ذلك الحين ابتدأ عهد جديد في حياة العقائد السياسية، واخذ النظام المبتكر الذي دعي بنظام الاحرار ينتشر رويداً رويداً في سائر البلدان الاوروبية ، وبات الشعب ينادي بقوته واستعداده للدفاع عن حقوقه دفاع المستميت ، مستشهداً على استعداده هذا بجميع الذين أهرقوا دمهم في سبيل تحقيق أمنياتهم المنشودة .

وها ان نظام الاحرار هذا يتطور مع الوقت ويصبح بعد كفاح ماركس واتباعه ، عقيدة الاشتراكية التي ترتكز على أفكار الثورة الافرنسية ، اذ انها ترمي الى

مناصرة العمال باعتبارهم الفئة السائدة عدداً وهي كذلك تريد المساواة في الحقوق بين طبقات الشعب بأجمعها دون التفات الى حسبها ونسبها .

ولم يقف نظام الاحرار عند هذا الحد بل تابع سيره الى الامام ، وولد عقيدة الشيوعية الحديثة التي طغت على بلاد روسيا أولاً ، ثم أخذت هذه تبث دعايتها في جميع بلدان العالم لتحقيق حلمها وهدفها الاعلى وهو السيطرة على دفة الحكم في سائر اقطار المعمور .

واما الفاشستية ومكانها من هذا التطور السياسي فكمن توسط أمراً دون ان يذهب الى اقصى حده ويتطرف بآرائه دون التفات الى مصالح غيره . فاذا اردنا تحديد هذه العقيدة الحديثة باعتبار التطور السياسي قلنا انها ائتلاف العقائد السياسية السابقة أو بالحري مجموعة صفاتها الحسنة . فالفاشستية لم تضاد كل العقيدة السياسية السائدة سابقاً في زمن الاقطاع ، كما فعلت الثورة الافرنسية في هيجانها المشهور ، بل هي أخذت منها روح الطاعة والتنظيم ، اذ ان الطاعة هي ركن من اركان حياة الدولة الفاشستية الحديثة . وهي لم تعارض تمام المعارضة

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

التاريخ . والذي تهمنا الآن معرفته في وضعيتنا الحاضرة هو : أيّ نظام مـن الاثنين يحبـذه الشرق وأياً منهما سيعتنق ؟

مـن البديهي ان الشيوعية لا تصلح لبلادنا هـذه البلاد المعتنية بالتقاليد والعاملة بموجب الديانات . نهي تريد الآن ، وقد دخلت في عهد سياسي جديد ، ان توحد كلمتها وتوطد اقدامها لتسير كسائر الأمم في طريق النمو الاجتماعي . فعلى بلادنا اذاً ان تعطي كل فرد من افرادها مركزه ومكانته الاجتماعية بشرط ان يعمل داخل حلبة مجهوده بموجب فكرة الامة . وعلى شرقنا ان يلمّ شتاته ويضم جميع ابنائه تحت لوائه منظماً اياهم لكي يقوى على القيام بالمهمة المشترطة عليه عندما دخل في حقل السيادة . ومتى اراد ذلك فعليه ان يعتنق المبدأ الفاشستي ذلـك المبدأ المحبذ التنظيم والعدل بين سائر طبقات الشعب .

ليس الشرق وحـده في مأزق حرج تجـاه تينك العقيدتـين . فهـا ان اسبانيا الجمهورية منهمكة في ثورة دامية من أجلها . وقد تألفت لجنة دولية لبحث ذلـك الموضوع وهي تفرض عـلى جميع الدول العالمية ان لا تتدخل في شؤون اسبانيا لئلا تساعد فريقاً على الآخر . اما الشعوب الناهضة كأيطاليا والمانيا واليابان وغيرها فهي قد وصلت الى غاياتها وحققت آمالها لأنها اعتنقت المبدأ الفاشستي .

فعـلى الشرق اذاً ان يختـار اما الفتنة والتفاوت والانحطـاط واما التنظيم والعدل والمجد . عليه ان يبت حالاً في أمره ، ويحدد موقفه ، والا فاته الاوان ورجع الى ذله واستعباده السابق .

والآن قبل ان نختم كلامنا في هـذا الموضوع يجدر بنا البحث عن تطور العقائد السياسية حتى أيامنا هذه ما دامت الفكرة الفاشستية قد اصبحت ذات اهمية عالمية :

ان تاريخ السياسة الحـديثة يبتدئ منـذ العصور الوسطى عندما شرع الانسان العـامي يشعر بـذاتيته ويصرح بحقوقه ويدافع عنها تجاه الرؤساء الذين تعودوا هضمها في أيامه . لقد ساد اوروبا مدة طويلة مـن الزمن نظام حقوق التولي عـلى الاقطـاعات ، أو مـا يسمونه بالافرنسية Le Régime Féodal ، حيث كانت الفئة القليلة من الاشراف تقبض على مقدرات الشعب ولا تفسح له

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

فلا يعترضه معترض ولا يلومه لائم، وهو يضاهي بذكائه وصلابة عوده في الجهاد الغرب القوي الجبار . اليوم وقد بتنا نحن أبناء تلك الدول الناهضة، أبناء العراق ومصر وسوريا ولبنان وغيرها من دول الشرق العظيم، أسياداً بعد أن كنا أذلاء خانعين ... يجب علينا ان نثبت أقدامنا ونسير بكل رزانة وشجاعة في طريق العلى والمجد، وأن ننبذ جانباً كل الترات القديمة والنعرات الحزبية، وخاصة الدينية، لنكون جديرين بذلك الاستقلال المنشود .

فاذا أراد الشرق ان يقوم بمهمته الاجتماعية كسائر الأمم الراقية عليه أن ينظم كيانه الداخلي ويجمع قواته ويوحد صفوفه ويعزز كلمته لتكون هذه الكلمة مسموعة ومحترمة لدى الجميع .

تبحث الصحف والأوساط السياسية في سائر البلدان الشرقية في الوضع السياسي الاقتصادي الذي عليه ستبني تلك الدول الشرقية الحديثة العهد بالاستقلال كيانها وحياتها القومية . ومثل هذا البحث صعب ومهم للغاية . ونحن لا ننوي خوضه في كتابنا هذا وادلاء رأينا الخاص فيه . وانما ما نبتغيه هو ان نطلع الرأي العام في

البلدان المتقدم ذكرها على وضع سياسي اقتصادي جديد في التطور الانساني لعله يجد فيه ما ينفعه فيتخذه مثالاً له في حياته القومية الجديدة .

إن نظام الاحرار وقد أصبح هرماً ودخل في باب الماضي لم يعد يصلح من أي وجه كان لوضع اجتماعي كامل لأن الصناعة دخلت في وقتنا الحاضر في دور عظيم من الاهمية، وأصبحت قوات الانتاج عديدة يجب ضبطها وتنسيقها والعناية بها، واما سائر الانظمة السياسية العاملة اليوم في البلدان المدعية الدموقراطية فهي في ازمة عميقة، والبرهان اليقيني على ذلك هو في الثورات العديدة التي تقع في تلك البلدان .

ان الانظمة الاجتماعية لا تظل دائماً على حالها، بل هي تتغير وتتطور مع عقيدة الشعوب، فجميع العقائد السياسية القديمة اصبحت اذاً غير صالحة للقيام بمهامها ومن الضرورة تبديلها بغيرها احسن منها .

يوجد اليوم عقيدتان سياسيتان جديدتان تتنازعان السيادة في العالم، هما الفاشستية والشيوعية، فأية من الاثنتين ستتفوق على الأخرى ؟ هذا ما سيقوله لنا

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

تمهيد

لقد انتهينا بعون الله من تعريب هذا الكتاب الصغير بحجمه وعدد صفحاته، الكبير بجوهره ومحتوياته، لواضعه نائب وزير الجمعيات الايطالية السابق ، معالي برونو بياجي (Bruno Biagi) تحت عنوان :

دولة التعاون باندماج الجمعيات

ورأينا من البديهي لا بل من الضروري ، وقد فتح لبلادنا العزيزة عهد سياسي جديد ، أن ندع الرأي العام الشرقي يطلع على الوضع السياسي الاقتصادي الحديث ، المعمول به اليوم في بعض البلدان الغربية ، وخاصة في ايطاليا ، حيث يلاقي من يوم الى آخر من الرواج ما يدلُّ على نهضة تلك البلدان الفتية التي يريد أبناؤها بكل قواهم رفع مستوى معيشتهم في سائر الحقول .

فاليوم وقد أخذت سوريا استقلالها المنشود مثلما نالته مصر ببراعة وفدها ورجال سياستها المحنكين . اليوم وقد أصبح شرقنا المفدى حراً طليقاً يدير شؤونه بنفسه ،

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

برونو بياجي

دولة التعاون باندماج الجمعيات

معرّب عن الايطالية

بقلم

سعيد الشرتوني

مطبعة مجلة العرائس – بكفيا

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Prop 3/94 936.

برونو ياجي

دولة التعاون باندماج الجمعيات

معرّب عن الايطالية

بقلم

سعيد الشرتوني

مطبعة مجلة العرائس - بكفيا

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Egli fa notare che ha già tradotto per il conto della R^a Università l'appello agli Studenti d'Europa e che ha prestato servizio presso il R^o Consolato G.^le d'Italia a Beirut nella traduzione della stampa araba, e che ha scritto pure parecchi articoli in italiano, in arabo, ed in francese.

Nello sperare, che questa sua domanda sia favorevolmente accettata da questo On.^le Ministero, egli fa notare che dimora a

Piazza Campo Marzio, N° 45
Roma

Rispettosamente
Said Sciartuni

Roma 24-6-36-XIV

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

su: La Dottrina Fascista ed il Mondo Arabo che il sottoscritto scrisse in italiano. Egli fa notare che questa traduzione avrebbe una importanza capitale nel Mondo Arabo e farebbe conoscere ed apprezzare il vero Volto dell'Italia nuova. Essa, a parere suo, avrebbe anche il compito di controbattere il Comunismo che sta addentrandosi sempre più in mezzo alle popolazioni orientali con i suoi argomenti fallaci, i quali mirano seppure indirettamente a menomare il vero aspetto della dottrina fascista.

Se la sua scelta del libro da tradurre non è stata felice, o ad ogni modo, non va d'accordo con le direttive generali della propaganda, egli accetterebbe volentieri il parere di questa On^le Direzione Generale.

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

On.le Ministero della
Stampa e Propaganda

DIREZ. GEN. PER I SERVIZI D... 25 APR. 1936 XIV - REGISTRATO -

Direzione G.le per la Propaganda

Il sottoscritto, Ciartuni Said, di citta=dinanza libanese, nato a Beirut, corrispondente del giornale arabo Al Bilad di Beirut, nonchè iscritto alla R.° Università di Roma, ha l'onore di proporre a questa On.le Direzione Generale per la propaganda quanto segue:

Siccome, il Mondo Arabo non ha una cognizione esatta di cosa sia il Fascismo, e come funziona questa nuova Dottrina dello Stato in mezzo al popolo lavoratore mediante il sistema corporativo, Egli si proporrebbe di tradurre in lingua araba il libro di Bruno Biagi: Lo Stato Corporativo accludendo a prefazione la traduzione di uno scritto

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

E' venuto il Signor ~~Sciartucci~~ Sciartuni. Egli è corrispondente del giornale Al Bilad di Beirut: ho avuto l'impressione che sia un ragazzo intelligente e serio. In ogni caso risulta che ha lavorato per il Consolato Generale a Beirut. Conosce bene le questioni corporative. Studia scienze economiche all'Università di Roma. Desidererebbe tradurre il libro di Biagi e crede che il predetto giornale ne curerebbe la pubblicazione ma che, non mostrando il pubblico arabo molto interesse a tali questioni, il giornale stesso - come qualsiasi altro editore-vorrebbe un congruo contributo. Gli ho risposto che in questo momento non si riteneva il caso di assumere oneri elevati per quel genere di propaganda ma che in ogni caso egli potrà sentire e farci conoscere quali sarebbero le pretese degli stampatori.

1° maggio 36 XIV

Tumma[illegible]

Prot 3/94

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

MINUTA

APPUNTO PER S.E. IL MINISTRO

Un giovane siriano qui residente, Signor Said Sciartuni, iscritto alla R. Università di Roma ed appassionato studioso delle dottrine fasciste, ha proposto a questo Ministero di tradurre e far stampare a Beirut in lingua araba il noto studio di Bruno Giagi sullo Stato Corporativo, pubblicato a cura dell'Istituto Nazionale Fascista di Cultura.

Il Signor Sciartuni, sul cui conto si sono avute buone informazioni e che appare persona seria e volenterosa, ha espresso l'opinione che il volume in questione, sarebbe particolarmente adatto a diffondere buona conoscenza di questa materia in ambienti arabi, specialmente siriani, che ne sono finora scarsamente o inesattamente edotti.

Alla traduzione lo Sciartuni antepORrebbe una introduzione il cui testo verrebbe concordato con questo Ministero.

Si ha l'onore di prospettare a V.E. l'opportunità di accogliere tale proposta che verrebbe a costare (per circa 5.000 esemplari del volume) approssimativamente 5.000 lire.

Roma, 28 Maggio 1936 XIV

Tommasi-V.Brenna

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Ministero per la Stampa e la Propaganda

DIREZIONE GENERALE
PER I SERVIZI DELLA PROPAGANDA

Appunto per S.E. il Ministro

Un giovane siriano qui residente, Signor Said Sciartuni, iscritto alla R. Università di Roma ed appassionato studioso delle dottrine fasciste, ha proposto a questo Ministero di tradurre e far stampare a Beirut in lingua araba il noto studio di Bruno Biagi sullo Stato Corporativo, pubblicato a cura dell'Istituto Nazionale Fascista di Cultura.

Il Signor Sciartuni, sul cui conto si sono avute buone informazioni e che appare persona seria e volenterosa, ha espresso l'opinione che il volume in questione, sarebbe particolarmente adatto a diffondere buona conoscenza di questa materia in ambienti arabi, specialmente siriani, che ne sono finora scarsamente o inesattamente edotti.

Alla traduzione lo Sciartuni anteporrebbe una introduzione il cui testo verrebbe concordato con questo Ministero.

Si ha l'onore di prospettare a V.E. l'opportunità di accogliere tale proposta che verrebbe a costare (per circa 5.000 esemplari del volume) approssimativamente 5.000 lire.

Roma, 28 Maggio 1936 XIV

ISTITUTO POLIGRAFICO DELLO STATO

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Il rSign. SCIARTUNI è stato invitato a presentarsi a questa Direzione Generale nei giorni 29 o 30 nelle ore antimeridiane per conferire col Sig. Console Tommasi.

Roma 28/5/936 XIV°

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Roma, 8 ottobre 1936 XIV 900056

492

Caro Sciartuni,

La ringrazio della Sua lettera che ho trovato a Roma al ritorno del mio congedo.

Mi compiaccio con Lei per avere portato a termine la traduzione dell'opuscolo di Biagi e spero che Ella Abbia anche pensato a redigere la prefazione nel senso convenuto.

Prima di iniziare precise trattative con gli editori, prendendo all'uopo contatto anche col Console Generale di costà, sarebbe bene che Lei mi mandasse sia la traduzione araba dell'opuscolo, sia il testo italiano e arabo della prefazione.

Con i migliori saluti mi creda.

L. Tommasi

Sig. SAID SCIARTUNI
presso Consolato Generale d'Italia

BEIRUT

TOMMASI / ZANETTI. 8 10 36 XIV

Prop 3/94

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Beirut 8 ottobre 1936 - XIV

Egregio Signor Console Generale,

Mi permetto esporLe quanto segue:

Durante l'anno accademico scorso presi accordi col Ministero della Stampa e Propaganda, a mezzo del Console Comm. Giuseppe Tommasi, per la traduzione in arabo del libro di S. E. Bruno Biagi "Lo Stato Corporativo". La traduzione doveva essere stampata qui a Beirut a spese del Ministero stesso nel mese di Ottobre.

Poichè ho già finito la traduzione e non ho ancora ricevuto nessuna disposizione circa la stampa, Le sarei grato se vorrà interessarsi affinchè io riceva le disposizioni necessarie con cortese sollecitudine dovendo ritornare presto a Roma per continuare gli studî.

Nel ringraziarLa anticipatamente La prego, Egregio Signor Console Generale, di gradire i miei devoti ossequî.

Said Sciartuni

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

R. CONSOLATO GENERALE
D'ITALIA

BEIRUT

TELESPRESSO N. 2573

Indirizzato a:

Rº MINISTERO PER LA STAMPA E LA PROPAGANDA

ROMA

(Posizione) St/I — BEIRUT, 8 ottobre I936/XIV

(Oggetto) Rag. SAID SCIARTUNI - TRADUZIONE DI "LO STATO CORPORATIVO"

(Riferimento)

(Testo)

Ho l'onore di trasmettere all'E.V. l'unita lettera direttami dal Rag. Said Sciartuni, con preghiera di volermi mettere in grado di dare una risposta all'interessato.

(Sbrana)

DIREZ. GEN. PER I SERVIZI DELLA PROPAGANDA
19 OTT 1936 XIV
- REGISTRATO -

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Roma, 19 novembre 1936 XV

910650/2075

Caro Sciartuni,

ho ricevuto la traduzione dell'opuscolo "Lo Stato Corporativo" e La ringrazio.

Come già Le dissi, però, nella mia lettera dell'8 ottobre u.s. è necessario che Ella mi mandi anche la prefazione, redatta secondo il senso convenuto.

Con i migliori saluti mi abbia

f.to Tommasi.

Sig. SAID SCIARTUNI
presso il R. Consolato
Generale d'Italia
BEIRUT

TOSTI / ZANETTI 19 11 36 XV

Prop. 3/94

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

il tedesco Hegel di antitesi le quali devono fondersi in una sintesi. Questa sintesi è precisamente il Fascismo. Appunto di fronte a quest'azione e reazione il Fascismo sta in mezzo. Esso non poteva rifiutare nè l'un sistema nè l'altro. Dal regime feodale prende il senso dell'autorità e della disciplina e dal Socialismo il senso della giustizia sociale, ne forma un sistema a base nazionale: il ricco ed il povero appartengono ad una stessa nazione essi devono corrispondere secondo i loro mezzi alla grandezza della loro patria ed alla sua affermazione.

Poi riporto gran parte dell'articolo del Duce nell'Enciclopedia Treccani sotto la voce di Fascismo.

~~Infine~~ finisco dicendo che la dottrina fascista è una cosa umana e deve difondersi in tutto il mondo a danno del Comunismo perchè quest'ultimo appartiene precisamente al periodo ~~dei~~ della "reazione" e come prova di ciò addito la politica seguita ~~in~~ Germania, ~~in~~ Polonia, Austria, Ungheria, Giappone ecc...

Spiego ancora qualche termine italiano nuovo al diritto pubblico come il Sindacato e la Corporazione, termini che non si trovano dunque in lingua araba e per i quali ho chiesto il parere di noti giuristi ed avvocati arabi nonchè di eminenti giornalisti.

Infine dico che lo stimolo che mi ha indotto a tradurre l'opuscolo è di non lasciare la lingua araba sprovvista di un libro simile, libro che è stato tradotto in quasi tutte le lingue europee. Se questa dottrina incontrerà l'adesione del mondo arabo sarà per me la migliore ricompensa

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

nizzarsi bene per dimostrarsi all'altezza della sua nuova condizione. Se esso vuole fare ciò deve abbracciare il fascismo, questa dottrina dell'ordine e della giustizia sociale.

Non è l'Oriente soltanto di fronte a questa scelta! ecco la Spagna repubblicana in rivoluzione sanguinaria per essa! Ecco il Comitato del non-intervento che si è formato di recente e che proibisce alle nazioni del mondo di intromettersi nelle faccende interne spagnole per non aiutare una parte a danno dell'altra. Ma i popoli giovani come l'Italia, la Germania, il Giappone arrivarono alla loro meta solo perchè abbracciarono la dottrina fascista.

L'Oriente deve dunque scegliere ~~tra~~ o la rivoluzione, l'ingiustizia sociale e la decadenza o l'ordine, la giustizia di classe e la gloria. Esso deve decidersi presto a prendere una netta posizione se non vuole ritornare al suo stato primitivo di decadenza e di soggiogazione.

Poi riassumo brevemente la storia delle dottrine politiche dal medio-evo fino ai giorni nostri: Dal regime feodale che opprimeva il popolo a danno della classe nobile fino alla dottrina fascista. Il Feodalesimo rappresenta un'azione ingiusta poichè non considerava che la nobiltà. A questa azione doveva corrispondere per forza la reazione, la quale reazione infatti preparata dall'illuminismo scoppiava nella terribile rivoluzione francese del 1789, questa rivoluzione della libertà, uguaglianza fratellanza che proclamava il popolo l'unico soggetto giuridico. Questa reazione si protrae nel Liberalismo e poi nella scuola marxista e tutte le sue tinte per arrivare infine ~~poi~~ al Comunismo che è il punto più culminante di ~~della reazione~~ essa.

Dunque secondo il filosofo italiano il Vico si tratta di corsi e ricorsi della storia, o piuttosto secondo

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

portanza capitale e non vogliamo affatto definirla e neppure analizzarla perchè sono troppe le idee a questo riguardo. Ciò che noi desideriamo è di far conoscere all'Opinione pubblica di questi paesi un nuovo sistema politico economico nella evoluzione del pensiero umano, forse dopo conoscenza fatta, essa lo troverà adatto alle sue esigenze sociali.

Il sistema liberale è stato superato ed è passato alla storia; esso non è più adatto alle nuove esigenze del mondo poichè l'industria si è molto sviluppata in questi tempi ed i fattori produttivi sono diventati numerosi e bisogna organizzarli ed arginarli.

I diversi sistemi politici poi, in vigore nei paesi cosidetti democratici sono in una crisi profonda e la prova di ciò sta nelle numerose rivoluzioni che ivi scoppiano di giorno in giorno. Le dottrine sociali non rimangono nel loro stato primitivo ma esse sono soggette ad una legge di evoluzione e quindi tutte le vecchie ideologie politiche non sono più adatte e devono cedere il passo ad altre più rispondenti.

Si trovano oggi due nuove dottrine politiche che si contendono il primato nel mondo. Esse sono il Fascismo ed il Comunismo. Qual'è delle due che avrà il sopravvento sull'altra? Alla Storia di risponderci. Quello che ci preme conoscere ora è qual'è delle due dottrine abbracierà l'Oriente.

E chiaro che il Comunismo non può soddisfare i Paesi orientali, questi paesi attaccati alla religione ed alle consuetudini e che vogliono ora che sono diventati indipendenti unificare le loro varie tinte politiche per poter adempiere come le diverse nazioni la loro missione sociale. L'Oriente deve dare a ciascun individuo la sua posizione sociale, il suo rango, deve implicare ad ogni individuo che egli faccia il suo dovere dentro l'orbita del suo lavoro. L'Oriente deve orga-

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Introduzione al libro di S. E. Biagi "Lo Stato Corporativo" tradotto in lingua araba

Abbiamo finito di tradurre l'opuscolo di S. E. Biagi ex-sottosegretario di Stato alle Corporazioni: Lo Stato Corporativo".

Era opportuno anzi necessario ora che l'Oriente è entrato in una nuova atmosfera politica, far conoscere all'opinione del mondo orientale il sistema economico-politico in vigore in qualche paese occidentale e specialmente in Italia, quel sistema che trova di giorno in giorno adesione presso i popoli giovani anelanti a rialzare il loro tenore di vita in tutti i campi.

Ora che la Siria ha preso la sua indipendenza, come l'ha presa pure l'Egitto grazie alla maturità politica dei suoi capi ed alla loro genialità. Ora che l'Oriente è diventato libero da ogni giogo straniero. Ora che noi, figli di queste nazioni rinascenti, figli dell'Irak, della Siria, dell'Egitto, del Libano, siamo divenuti padroni di noi stessi, dobbiamo organizzarci metodicamente per poter intraprendere il nostro cammino sulla via dell'Indipendenza. Dobbiamo lasciar a parte tutte le vecchie opinioni e tendenze per meritare la tanto attesa libertà. Se le nazioni orientali volessero adempiere alla loro missione sociale come le altre nazioni civili; esse devono organizzare la loro costituzione interna per unificare i loro diversi partiti politici.

La Stampa ed i circoli politici orientali si chiedono quale sistema economico-politico assumeranno le nazioni orientali dopo la loro indipendenza. È una questione d'im-

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

All'On. Ministero
per la Stampa e la Propaganda
ROMA

Il sottoscritto Said Sciartuni
avendo regolarmente eseguito il lavoro di
due Conferenze in Arabo dalla Stazione di
Bari-Roma

affidatogli da codesto On. Ministero, Direzione Generale
per la Propaganda,Ufficio Radio (Sez.P.A.) *ha il pregio di richiedere il pagamento della somma già convenuta di L.* 220 .- (duecentoventi .--------) *a saldo di quanto sopra.*

Roma 15.2.37.XV *1937 - A.* XV

Said Sciartuni
Via Catania 69

Visto, si dichiara che il lavoro è stato regolarmente eseguito e consegnato, per il prezzo di Lire ....

Roma, ... *193 -A.*

Il Direttore Generale

Visto: Il Capo dell'Ufficio Amministrativo

Prop 3/94 936,

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

911426 / 1634

APPUNTO PER LA DIREZIONE GENERALE PER I SERVIZI AMMINISTRATIVI, GLI AFFARI GENERALI ED IL PERSONALE

Pregasi di corrispondere al signor SCIARTUNI SAID la somma di £. 1.000- (mille), quale compenso per aver compiuto la traduzione in arabo dell'opuscolo "Lo Stato Corporativo" di S.E. Bruno Biagi.

Detta spesa fu già approvata da S.E. il Ministro .

Roma, 3 dicembre 1936 XV

Fto Alessandrini

TOSTI / ZANETTI. 3 12 36 XV

Prof. 3/9/1

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

All'On. Ministero
per la Stampa e la Propaganda
ROMA

Il sottoscritto Said Sciartuni avendo regolarmente eseguito il lavoro di traduzione in arabo dell'opuscolo di Bruno Biagi "Lo Stato Corporativo" affidatogli da codesto On. Ministero, Direzione Generale per i servizi della propaganda ha il pregio di richiedere il pagamento della somma già convenuta di L. 1088 (milleottantotto) a saldo di quanto sopra.

Roma, 13 Dicembre 1936 - A. XV

Said Sciartuni
via Catania n. 69/B

Visto, si dichiara che il lavoro è stato regolarmente eseguito e consegnato, per il prezzo di Lire 1088.

Roma, 13 dicembre 1936 - A. XV

IL DIRETTORE GENERALE
[signature]

Prot. 3/47

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

All'On. Ministero
per la Stampa e la Propaganda
ROMA

Il sottoscritto Saíd Sciartuni
avendo regolarmente eseguito ~~*il lavoro di*~~ due conferenze in arabo alla Stazione di Roma 2Ro - Bari
affidatogli da codesto On. Ministero, Direzione Generale - Ufficio Radio - Sez. Paesi Arabi *ha il pregio di richiedere il pagamento della somma già convenuta di L.* 220 (duecentoventi)
a saldo di quanto sopra.

Roma 20 Gennaio *1937 - A.* XV

Saíd Sciartuni
via Catania 69

Visto, si dichiara che il lavoro è stato regolarmente eseguito e consegnato, per il prezzo di Lire — 220 —

Roma, 20 Gennaio *1937 -A.* XV

Il Direttore Generale

[signature]

Visto: Il Capo dell'Ufficio Amministrativo

Pos 3/94 1936

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

All'On. Ministero
per la Stampa e la Propaganda
ROMA

Il sottoscritto Said Sciartuni

avendo regolarmente eseguito ~~*il lavoro di*~~ due conferenze in arabo alla Stazione di Bari-Roma

affidatogli da codesto On. Ministero, Direzione Generale della Propaganda - Ufficio Radio- *ha il pregio di richiedere il pagamento della somma già convenuta di L.* 220.- *(* duecento venti .------------- *)* *a saldo di quanto sopra.*

Roma 1 febbraio *1937 - A.*XV

Said Sciartuni
via Catania 69

Visto, si dichiara che il lavoro è stato regolarmente eseguito e consegnato, per il prezzo di Lire ....

Roma, ... *193 -A.*

Il Direttore Generale

Visto: Il Capo dell'Ufficio Amministrativo

Prop 3/94 936

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

R. CONSOLATO GENERALE D'ITALIA

BEIRUT

TELESPRESSO N. 375

Indirizzato a:

R° MINISTERO PER LA STAMPA E LA PROPAGANDA
Dir.Gen.Serv.Propaganda

ROMA

(Posizione) BEIRUT, 26 gennaio 1937-XV

(Oggetto) Traduzione araba di un opuscolo

(Riferimento) dispacccio dell'E.V. n° 912539/2344 del 24 dic.u.s.

(Testo)

Con riferimento al dispaccio sopra citato ho l'onore d'informare l'E.V. che la stampa, in arabo, dell'opuscolo di S.E. Guido Biagi "Lo Stato Corporativo", verrebbe a costare, per una tiratura di 6.000 esemplari rilegati, formato 57 x 82, 260 lire libano-siriane(franchi 5200). Oltre le 6000 copie, il prezzo sarebbe di Lire siriane 40 per ogni mille esemplari. La pubblicazione, secondo i calcoli del tipografo, consterà di circa cento pagine.

Il preventivo suddetto potrà subire le modifiche conseguenti all'eventuale variazione del prezzo della carta.

Tutte le buone tipografie hanno chiesto, presso a poco, tale prezzo. Questo R° Ufficio ritiene opportuno scegliere la tipografia "Araies" che possiede dei caratteri nuovissimi e che dà maggiori garanzie sulla nitidezza del lavoro e la correzione delle bozze.

(Sbrana)

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

912539 / 2344

R. CONSOLATO GENERALE D'ITALIA

BEIRUT

24 DIC. 1936 - XV

Traduzione araba di un opuscolo.

Questa Direzione Generale ha ritenuto utile, ai fini della nostra propaganda in Oriente, di far eseguire la traduzione in lingua araba del pregevole opuscolo di S.E. Guido Biagi: "Lo Stato Corporativo", che si unisce alla presente.

Date, ora, le notevoli difficoltà che s'incontrano in Italia per la stampa in arabo, pregasi codesto R. Consolato Generale di voler interpellare una tipografia di codesta città, facendo conoscere, con cortese sollecitudine, a questo Ministero, ilppreventivo della spesa.

Sarebbe stata segnalata a questo Ministero come molto conveniente, la tipografia Sader.

F.to Alessandrini

TOSTI / ZANETTI 23 12 36 XV

Prof- 13/96 1936

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

All'On. Ministero
per la Stampa e la Propaganda
ROMA

Il sottoscritto SAID SCIARTUNI

avendo regolarmente eseguito il lavoro di due radio-discorsi in lingua araba

affidatogli da codesto On. Ministero, Direzione Generale PROP.
Divisione Radio -Uff. Paesi Arabi *ha il pregio di richiedere il pagamento della somma già convenuta di*
L. 220 .... (duecentoventi lire.------------)
a saldo di quanto sopra.

Roma 24, Aprile 1937 - *A.* XV

Said Sciartuni
Via Catania 69

Visto, si dichiara che il lavoro è stato regolarmente eseguito e consegnato, per il prezzo di Lire ....

Roma, ... *193* ... *-A.*

Il Direttore Generale

Visto: Il Capo dell'Ufficio Amministrativo

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

All'On. Ministero
per la Stampa e la Propaganda
ROMA

Il sottoscritto Said Sciartuni
avendo regolarmente eseguito il lavoro di due radio-conferenze in lingua araba

affidatogli da codesto On. Ministero, Direzione Generale Prop. Divisione Radio -Uff. Paesi Arabi *ha il pregio di richiedere il pagamento della somma già convenuta di*
L. 220 .------- (Duecentoventi .-----------------)
a saldo di quanto sopra.

Roma, IO Aprile *193*7 *- A.* XV

Said Sciartuni
via Catania 69

Visto, si dichiara che il lavoro è stato regolarmente eseguito e consegnato, per il prezzo di Lire ....

Roma, ... *193* *-A.*

Il Direttore Generale

Visto: Il Capo dell'Ufficio Amministrativo

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

901455/242

R. CONSOLATO GENERALE D'ITALIA

BEIRUT

6 FEB. 1937 Anno XV

Pubblicazione "Lo Stato Corporativo".

Telespresso di V.S. n. 375 in data 26 gennaio.

Con riferimento al telespresso suindicato, mentre si ringrazia delle notizie in esso fornite, pregasi la S.V. di voler cortesemente far conoscere il proprio parere in merito all'opportunità della pubblicazione di cui trattasi, ed all'utilità che possiamo riprometterci dalla eventuale divulgazione di essa nei paesi di lingua araba.

Si gradirà, altresì, conoscere a quanto ammonterebbe la spesa per una tiratura minore di quella preventivata; ad esempio, di 3 o 4 mila copie.

f.to Geisser Celesia

TOSTI / ZANETTI. 5/2 37 XV

Prop. 3/94 1936

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

R. CONSOLATO GENERALE
D'ITALIA
BEIRUT

Att., in attesa della risposta del Cairo
A. G.

TELESPRESSO N. 725

Indirizzato a:

R. MINISTERO PER LA STAMPA E LA PROPAGANDA
Direzione Generale per i
Servizi della Propaganda
ROMA

BEIRUT, 19 febbraio 1937.XV

(Posizione) St

(Oggetto) pubblicazione "Lo Stato Corporativo"

(Riferimento) telespr. di V.E. n.901455/242 del 6 corr.

(Testo)

Ho l'onore di informare l'E.V. che questo R. Ufficio è del parere che la pubblicazione della traduzione araba dell'opuscolo di S.E. Biagi "Lo Stato Corporativo" sarebbe utile ed opportuno in questi paesi di lingua araba.

La spesa per una tiratura di 4 mila copie ammonterebbe a Lire Siriane 180 (franchi 3600).

(Sbrana)

MINISTERO PER LA STAMPA E LA PROPAGANDA
Direz. Gen. Propaganda
22 FEB. 1937 XV
REGISTRATO

Prop 3/94 936

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Roma, 5 febbraio 1937 XV 901469/8

6 FEB. 1937 Anno XV

Caro Ghigi,

nell'assumere questa Direzione Generale ho trovato in corso una pratica relativa alla pubblicazione di una traduzione in arabo dell'opuscolo "Lo Stato Corporativo" di S.E. Bruno Biagi. La traduzione, anzi, è già fatta, e per la stampa è stato interessato il R. Console Generale in Beirut il quale ha fatto conoscere che la spesa, per 6.000 copie, sarebbe di 5.200 franchi.

Ti sarei grato se mi volessi far sapere, con la più cortese sollecitudine, il tuo parere in merito all'opportunità di questa pubblicazione ed all'utilità che ci possiamo ripromettere dalla divulgazione di essa in Egitto e negli altri paesi di lingua araba, anche in relazione alla spesa cui si andrebbe incontro.

Saluti cordiali.

f.to Geisser Celesia

Gr.Uff. PELLEGRINO GHIGI
R. Ministro Plenipotenziario

C A I R O

TOSTI / ZANETTI. 5 2 37 XV

Prof. 3 - 1936
9/8

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

R. LEGAZIONE D'ITALIA
IN EGITTO

Cairo, li 26 Febbraio 1937.XV

No. 689
St.1

Caro Celesia,

riscontro la tua n.901469/8 del 5 corrente.

Mi sembra che la pubblicazione anche in lingua araba dell'opuscolo di S.E. Biagi su "Lo Stato Corporativo", che riveste un particolare interesse perchè illustra uno dei più importanti e qui meno noti campi dell'attività del Fascismo, potrebbe essere, per quanto riguarda la distribuzione di esso in Egitto, opportuna ed utile.

Nè la spesa mi sembra sia eccessiva nè in confronto a quanto vengono a costare pubblicazioni del genere qui nè rispetto allo scopo che con essa si vuol raggiungere.

Gradisci i miei cordiali saluti

aff. Ghigi

Gr.Uff.
Andrea GEISSER CELESIA DI VEGLIASCO
Direttore Generale per i Servizi della Propaganda
R. Ministero Stampa e Propaganda
ROMA

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

R. CONSOLATO GENERALE D'ITALIA

BEIRUT

Opuscolo di S.E. Biagi.

Dato quanto riferito col suo telespresso n. 725 del 19 febbraio, u.s., si prega la S.V. di voler disporre perché venga costà stampato senz'altro, in 4.000 copie, l'opuscolo di S.E. Biagi sullo stato Corporativo, il cui testo arabo trovasi ora presso codesto R. Consolato Generale.

Il DIRETTORE GENERALE

TOMMASI / ZANETTI. 10 3 37 XV

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

All'On. Ministero
per la Stampa e la Propaganda
ROMA

Il sottoscritto Saíd Sciertuni

avendo regolarmente eseguito il lavoro di due radio-discorsi in arabo

affidatogli da codesto On. Ministero, Direzione Generale Propaganda Divisione Radio (Ufficio Paesi Arabi) *ha il pregio di richiedere il pagamento della somma già convenuta di L.* 220 .--------(Duecentoventi ++++++++++++++++)

a saldo di quanto sopra.

Roma 1 marzo *193*7 *- A.* XV

Said Sciartuni
via Catania 69

Visto, si dichiara che il lavoro è stato regolarmente eseguito e consegnato, per il prezzo di Lire 220 .---

Roma, 1937 Anno XV *193 -A.*

Visto: Il Capo dell'Ufficio Amministrativo

Il Direttore Generale

Prop 3/94

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

All'On. Ministero
per la Stampa e la Propaganda
ROMA

Il sottoscritto Said Sciartuni
avendo regolarmente eseguito il lavoro di due conferenze in lingua araba alla Radio di Bari-Roma

affidatogli da codesto On. Ministero, Direzione Generale Prop; Divisione Radio -Uff. Paesi Arabi ha il pregio di richiedere il pagamento della somma già convenuta di L. 220 .------(duecentoventi.-------------) a saldo di quanto sopra.

Roma 27, marzo 1937 - A. XV

Said Sciartuni
Via Catania 69

Visto, si dichiara che il lavoro è stato regolarmente eseguito e consegnato, per il prezzo di Lire .

Roma, 193 -A.

Visto: Il Capo dell'Ufficio Amministrativo

Il Direttore Generale

Pad. 1.3/41 - 1.1.

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Mod. 101

Ministero per la Stampa e la Propaganda
DIREZIONE GENERALE
PER I SERVIZI DELLA PROPAGANDA

TELESPRESSO N.

Indirizzato a

R. CONSOLATO GENERALE D'ITALIA

BEIRUT

Posizione

Roma,

(Oggetto) Opuscolo di S.E. Biagi.

(Riferimento)

(Testo)

Dato quanto riferito col suo telespresso n. 725 del 19 febbraio, u.s., si prega la S.V. di voler disporre perché venga costà stampato senz'altro, in 4.000 copie, l'opuscolo di S.E. Biagi sullo stato Corporativo, il cui testo arabo trovasi ora presso codesto R. Consolato Generale.

IL DIRETTORE GENERALE

Alleg.

Indicare nella risposta la data, il numero di protocollo, la Direzione, l'Ufficio e la posizione.
Indirizzo Telegrafico: Ministampa Roma

ISTITUTO POLIGRAFICO DELLO STATO

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

MINISTERO
PER LA
STAMPA E LA PROPAGANDA

OGGETTO

TELEGRAMMA N. ....

in partenza

FILO=CIFRA

Indirizzato a ITALCONSUL

BEIRUT

Roma, li 10 MAR 1937 Anno XV ore ....

Spedito da

(TESTO) Suo telespresso 725 Pregasi disporre stampa quattromila copie opuscolo Biagi avvertendo quando approssimativamente saranno pronte (.) Riservomi inviare indicazioni necessarie a spedizioni opuscoli da costà

f.to Gelsser Celesia

a Palazzo Chigi
il 10-3-937 XV
ore 19 - P.B.

TOMMASI / ZANETTI. 10 3 37 XV

Prof. 3/94

Ord. 151 - 8-7-1935-XIII - Roma, Tip. Mantellate (Bl. 1.000)

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

7

3880

MINISTERO
PER LA
STAMPA E LA PROPAGANDA

OGGETTO

TELEGRAMMA N. 3072 PR
in partenza

FILO=CIFRA

11

(V)

Indirizzato a ITALCONSUL
BEIRUT

Roma, li 10 MAR 1937 ANNO XV ore 23

Spedito da

(TESTO) Suo telespresso 725 Pregasi disporre stampa quattromila copie opuscolo Biagi avvertendo quando approssimativamente saranno pronte (.) Riservomi inviare indicazioni necessarie a spedizioni opuscoli da costà

Guidelmini

12 MAR 1937 XV

Prot. I/3/94 36

Ord. 151 - 8-7-1935-XIII - Roma, Tip. Mantellate (Bl. 1.000)

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

R. CONSOLATO GENERALE
D'ITALIA

BEIRUT

PER CORRIERE

TELESPRESSO N. I304

Indirizzato a:

R° MINISTERO PER LA STAMPA E LA PROPAGANDA
Dir.Gen.Servizi Propaganda
ROMA

(Posizione) St/I BEIRUT, 27 marzo I937/XV

(Oggetto) Pubblicazione "Lo Stato Corporativo"

(Riferimento) telegramma dell'E.V. n° II dell'II corrente

(Testo)

Ho l'onore d'informare l'E.V. che le 4000 copie dell'opuscolo "Lo Stato Corporativo" saranno consegnate a questo R° Ufficio il 20 aprile p.v.

La spesa prevista in L.S. I80 circa, viene portata a 200 circa a causa del forte aumento del prezzo della carta.

(Sbrana)

DIR. GEN. PER I SERVIZI DELLA PROPAGANDA
7 APR. 1937 XV
- REGISTRATO -

Prop. I-38
170-936

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Mod. D.

Ministero per la Stampa e la Propaganda

Atti A

Appunto per il Duce

Si ha l'onore di presentare a Vostra Eccellen= za ~~un esemplare~~ dell'opuscolo di Bruno Biagi: "Lo Stato Corporativo", che a cura di questo Ministero è stato tradotto e stampato in Arabo a Beirut.

12 maggio 1937 XV°

ISTITUTO POLIGRAFICO DELLO STATO

Atti Sebastiani

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

R. CONSOLATO GENERALE D'ITALIA

BEIRUT

TELESPRESSO N. 1781

Indirizzato a:

R. MINISTERO PER LA STAMPA E LA PROPAGANDA
Dir.Gen. Servizi Propaganda
ROMA

(Posizione) st/1 BEIRUT, 20 aprile 1937.XV

(Oggetto) pubblicazione "Lo Stato Corporativo"

(Riferimento) mio telespresso No.1304 del 27 marzo 1937/XV

(Testo)

Ho l'onore di trasmettere all'E.V., qui unita, una fattura di L.S.229,50 relativa alla stampa dell'opuscolo "Lo Stato Corporativo", di cui allego un esemplare.

Gli opuscoli sono stati consegnati oggi a questo R.Ufficio.

La tipografia fa presente che la lieve differenza in più sul preventivo dipende dall'errata valutazione del numero delle pagine occorrenti, valutazione fatta in base al manoscritto, nonchè al rincaro continuo del prezzo della carta.

Prego l'E.V. di volermi autorizzare a spiccare una tratta su codesto R. Ministero per il pagamento della fattura predetta.

(Sbrana)

Trasmesso alla Dir. Gen. Servizi Ammin.

Ministero per la Stampa e la Propaganda
Dir. Gen. Propaganda
28 APR 1937 XV
REGISTRATO

3/94

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

A P P U N T O

S.E. Biagi gradirebbe sapere qualche cosa circa la disposta traduzione in varie lingue del suo volume sul Corporativismo.

Roma, I7 Maggio I937=XV

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

C/R.

Si ha l'onore di presentare a Vostra Eccellenza un esemplare dell'opuscolo di Bruno Biagi: "Lo Stato Corporativo", che a cura di questo Ministero è stato tradotto e stampato in Arabo a Beirut.

12 maggio 1937.XV

CARTOSCELLI.RUSSO.12.5.37.XV

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Ministero per la Stampa e la Propaganda

DIREZIONE GENERALE
PER I SERVIZI DELLA PROPAGANDA

Appunto per S.E. il Ministro

Com'è noto il Signor SAID SCIARTUNI, studente siriano residente a Roma, ha tradotto in arabo il libro di S.E. Biagi sullo Stato Corporativo ed ha compilato una prefazione particolarmente utile al mondo studioso arabo.

Questa Direzione Generale ha curato la pubblicazione del libro a mezzo del R. Consolato Generale in Beirut. Il predetto Said Sciartuni, il quale collabora anche con la divisione Radio ha espresso il vivo desiderio di essere ricevuto dall'E.V. per presentarle in omaggio una copia del volume.

Qualora l'E.V. non avesse a ciò nulla in contrario questa Direzione Generale gradirebbe che al predetto giovane, sinceramente amico dell'Italia, fosse data questa ambita soddisfazione morale.

Roma, 13 maggio 1937 XV

ISTITUTO POLIGRAFICO DELLO STATO

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Mod. 3B

Ministero per la Stampa e la Propaganda

Memorare

Cento all'onore:
Said Sciartuni
via Catania 69/B
Tel. 867945 Roma

che le [illegible] personalmente

27 aprile [illegible]

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

R. CONSOLATO GENERALE
D'ITALIA

BEIRUT

TELESPRESSO N.2124

Indirizzato a:

R. MINISTERO PER LA STAMPA E LA PROPAGANDA
Dir.Gen. per i Servizi della Propaganda
Roma

(Posizione) St BEIRUT, 18 maggio 1937.XV

(Oggetto) opuscolo in arabo "LO STATO CORPORATIVO"

(Riferimento) telespresso ministeriale No.905606/795

(Testo)

Ho l'cnore di comunicare all'E.V. che ho provveduto alla distribuzione dell'opuscolo in oggetto conformemente alle istruzioni contenute nel telespresso in riferimento.

A mezzo sacco a parte trasmetto a codesto R. Ministero le rimanenti 300 copie.

IL R. CONSOLE REGGENTE
(Pio Lo Savio)

Lo Savio

Prop. 3/94.936

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Attendance @ private
Colleges — A G.

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

All'On. Ministero
~~per la Stampa e la Propagan~~
della CULTURA POPOLARE R O M .

Copia

Il sottoscritto Said Sciartuni
avendo regolarmente eseguito il lavoro di due radio-conferenze in lingua araba

affidatogli da codesto On. Ministero, ~~Direzione Generale~~ ISPETTORATO PER LA RADIODIFFUSIONE E LA TELEV. *ha il pregio di richiedere il pagamento della somma già convenuta di L.* 220 *(* duecentoventi *)* *a saldo di quanto sopra.*

Roma 20 luglio *1937 - A* XV

Said Sciartuni
Via Catania 69

Visto, si dichiara che il lavoro è stato regolarmente eseguito e consegnato, per il prezzo di Lire .

Roma, *193 -A.* *Visto:* Il Capo dell'Ufficio Amministrativo

Prop 3
94

~~Il Direttore Generale~~
L'ISPETTORE

936

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Ministero
per la Stampa e la Propaganda

Mod. 2B

Bruno Biagi

Lo Stato Corporativo

—

[illegible]
(Urbano)

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

All'On. Ministero
~~per la Stampa e la Propaganda~~
DELLA CULTURA POPOLARE
ROMA

Col...

Il sottoscritto Said Sciartuni
avendo regolarmente eseguito il lavoro di due radio-conferenze i giorni 11 e 13 agosto c.m. in lingua araba/

affidatogli da codesto On. Ministero, ~~Direzione Generale~~ Ispettorato per la radiodiffusione e la Telev. ha il pregio di richiedere il pagamento della somma già convenuta di L. 250 -------- (duecentocinquanta ------------) a saldo di quanto sopra.

Roma 14 agosto 1937 - A.XV

Said Sciartuni
via Catania 69

Visto, si dichiara che il lavoro è stato regolarmente eseguito e consegnato, per il prezzo di Lire .

Roma, 193 -A.

~~Il Direttore Generale~~
L' ISPETTORE

Visto: Il Capo dell'Ufficio Amministrativo

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

All'On. Ministero
~~per la Stampa e la Propaganda~~
DELLA CULTURA POPOLARE *ROMA*

Il sottoscritto **Said Sciartuni**
avendo regolarmente eseguito il lavoro di **due radio-conferenze in lingua araba**, i giorni 4 e 7 agosto c.m.

affidatogli da codesto On. Ministero, ~~Direzione Generale~~ **Ispettorato per la Radiodiffusione e la Telev.** *ha il pregio di richiedere il pagamento della somma già convenuta di L.* **250** ——— (**duecentocinquanta** ———) *a saldo di quanto sopra.*

Roma **7 agosto** *193* **7** *- A.* **XV**

Said Sciartuni
Via Catania 69

Visto, si dichiara che il lavoro è stato regolarmente eseguito e consegnato, per il prezzo di Lire .

Roma, *193 -A.*

Visto: Il Capo dell'Ufficio Amministrativo

~~Il Direttore Generale~~
L'Ispettore

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

All'On. Ministero
~~per la Stampa e la Propaganda~~
della Cultura Popolare *ROMA*

Copia

Il sottoscritto **Said Sciartuni**

avendo regolarmente eseguito il lavoro di **due radio - conferenze in lingua araba**

affidatogli da codesto On. Ministero, ~~*Direzione Generale*~~ **ISPETTORATO PER LA RADIODIFFUSIONE E LA Telv.** *ha il pregio di richiedere il pagamento della somma già convenuta di L.* **220** (**duecentoventi**) *a saldo di quanto sopra.*

Roma **31 luglio** *193***7** *- A.* **XV**

Said Sciartuni
Via Catania 69

Visto, si dichiara che il lavoro è stato regolarmente eseguito e consegnato, per il prezzo di Lire .

Roma, *193 -A.*

Visto: Il Capo dell'Ufficio Amministrativo

~~[illegible]~~
L'Ispettore

13/94 936

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

C/R.

MINISTERO
PER LA
STAMPA E LA PROPAGANDA

OGGETTO

FILO=CIFRA

TELEGRAMMA N. 8127 6893 Pr.
in partenza

Indirizzato a R.CONSOLATO GENERALE d'ITALIA
BEIRUT

Roma, li 12 maggio 1937 XV ore 24

Spedito da

(TESTO) Riferimento precedente carteggio pregasi provvedere stampa altre duemila copie Stato Corporativo Arabo da inviare a questa Direzione Generale(.)

Visto
Il Capo Gabinetto

14 MAG. 1937 XV

Ord. 151 - 8-7-1935-XIII - Roma, Tip. Mantellate (Bl. (1.000)

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

All'On. Ministero
per la Stampa e la Propaganda
ROMA

Il sottoscritto Saïd Sciartuni
avendo regolarmente eseguito il lavoro di traduzione di un opuscolo in arabo, più lavoro di grafia —
affidatogli da codesto On. Ministero, Direzione Generale per la Propaganda *ha il pregio di richiedere il pagamento della somma già convenuta di* L. 545 (cinquecentoquarantacinque
a saldo di quanto sopra.

Roma 7 giugno *193*7 *- A.* XV

Saïd Sciartuni
via Catania 69

Visto, si dichiara che il lavoro è stato regolarmente eseguito e consegnato, per il prezzo di Lire 545 —.

Roma, 7 giugno *193*7*-A.* XV *Visto:* Il Capo dell'Ufficio Amministrativo.

Il Direttore Generale
[signature]

Prop 3/94 936

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

All'On. Ministero
per la Stampa e la Propaganda
ROMA

Il sottoscritto Said Sciartuni
avendo regolarmente eseguito il lavoro di due radio-conferenze in lingua araba

affidatogli da codesto On. Ministero, Direzione Generale Prop. Divisione Radio -Uff.paesi Arabi ha il pregio di richiedere il pagamento della somma già convenuta di L. 220 ------ (duecento venti ....) a saldo di quanto sopra.

Roma 5 giugno 1937 - A. XV

Said Sciartuni
Via Catania 69

Visto, si dichiara che il lavoro è stato regolarmente eseguito e consegnato, per il prezzo di Lire ....

Roma, ... 193.. -A. ....

Visto: Il Capo dell'Ufficio Amministrativo

Il Direttore Generale

Prop 3/94 9.7.26.

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6

MINISTERO
PER LA
STAMPA E LA PROPAGANDA

OGGETTO

TELEGRAMMA N.

in partenza

Indirizzato a Signor SCIARTUNI

Roma, li 29 Giugno 1937 ore

Spedito da

(TESTO) S.E. Alfieri La riceverà ~~lunedì~~ giovedì primo luglio ore diciasette (.) Prego La confermare (.) Distintamente

CAPO GABINETTO CULTURA POPOLARE

LUCIANO

Fatto

Ho avvertito Nonne

DB.

1-7-XV

ore 10

Ord. 151 - 8-7-1935-XIII - Roma, Tip. Mantellate (Bl. 1.000)

Approved For Release 2011/01/10 : CIA-RDP82-00038R000900220004-6